RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

سبتمبر 2023

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

سبتمبر 2023م

رقم ردمد: 8320 – 1658

WWW.RASANAH-IIIS.ORG
Rasanah_iiis
info@rasanahiiis.com
+966112166696

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 4

تطورات الشأن الداخلي الإيراني 6

ذكرى وفاة مهسا أميني.. احتجاجات متفرقة وإجراءات أمنية مشددة 8

السياحة في إيران.. مقومات كثيرة وتحديات مهددة 10

الحرس الثوري يواصل مساعيه للوصول إلى الفضاء..... 12

استمرار موجة طرد الأساتذة من الجامعات الإيرانية 15

الفقهاء ومحاولات إصلاح المسار السياسي 16

التفاعلات الإيرانية - العربية..... 20

دلالات التعجيل الإيراني بمشروع سكة حديد شلامجة-البصرة 22

مقترح إيراني بسحب القوات التركية من سوريا.. الأهداف الإيرانية

والاعتراضات التركية..... 24

تصعيد حوثي رغم محادثات السلام بالرياض.. الدلالات والرسائل..... 25

علاقات إيران بالقوى الإقليمية والدولية 28

رغم نجاح صفقة تبادل السجناء.. عادت إيران والولايات المتحدة

إلى مربع المواجهة 30

في ظل غياب الرقابة الدولية.. تقترب إيران من العتبة النووية..... 32

■ الملخص التنفيذي

يسلط تقرير الحالة الإيرانية لشهر سبتمبر 2023م، الضوء على أبرز التطورات التي شهدتها إيران داخليًا، وذلك على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والفكرية، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على علاقاتها بالعالم الخارجي، مثل علاقاتها ببعض دول المنطقة كالعراق وسوريا واليمن، وكذلك تفاعلاتها ببعض القوى الدولية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

داخليًا وعلى المستوى السياسي، شهدت إيران في السادس عشر من سبتمبر 2023م احتجاجات في عدد من المدن بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للاحتجاجات التي شهدتها معظم المدن الإيرانية في سبتمبر 2022م، أي بعد وفاة الشابة الكردية مهسا أميني داخل أحد معتقلات ما يعرف بـ«شرطة الأخلاق»، وكانت الأجهزة الأمنية الإيرانية قد فرضت قيودًا صارمة على التجمعات السلمية قبيل إحياء الذكرى. وفي يوم المناسبة جرى اعتقال عشرات من الناشطين بتُهم مختلفة منها: حمل السلاح وزعزعة الأمن والتحريض على التظاهر. وبعد عام من احتجاجات سبتمبر 2022م، يمكن القول إنها أفرزت تحديات خطيرة على النظام الإيراني، أبرزها تزايد عدد غير المحجبات في مختلف المدن الإيرانية، خصوصًا في العاصمة طهران، كما أدت إلى اتساع الفجوة بين النظام والشعب الإيراني وزيادة المؤيدين لتغيير النظام.

على الصعيد الاقتصادي، يأمل الإيرانيون أن يشهد قطاع السياحة تطورات مهمة خلال المرحلة القادمة، وذلك نظرًا إلى المقومات المختلفة التي تمتلكها إيران في هذا المجال، ومن بينها مقومات طبيعية ودينية وتاريخية وأثرية ومزايا تنافسية. وخلال السنوات الخمس الماضية شهد هذا القطاع تحدياتٍ كثيرة، إذ تراجع عدد السياح من 9 ملايين سائح في عام 2019م إلى أقل من نصف هذا العدد حاليًا، منها تحديات داخلية وخارجية لا تزال باقية ولها بالغ الأثر في صياغة واقع ومستقبل السياحة في البلاد، ومع ذلك تحاول الحكومة الإيرانية دراسة خطط مستقبلية، من بينها إلغاء التأشيرات السياحية لـ50 دولة لتحفيز القطاع والتخفيف من معاناة الاقتصاد في ظل استمرار العقوبات الغربية.

عسكريًا، أطلق الحرس الثوري الإيراني ثالث قمر صناعي للمراقبة العالمية، ويعد الإيرانيون هذا القمر الذي يحمل اسم «نور-3» من أكثر الأقمار تقدمًا وقوة وأفضل ما نجحت في إطلاقه في المدار. ويعمل هذا القمر الصناعي في مدار أرضي منخفض بالتزامن مع القمر «نور-2» الذي أطلقته إيران في أبريل عام 2022م. ويتوقع مراقبون أن طهران لن تصبح قادرة على المراقبة بكاميرات متطورة فحسب، بل ستتمكن أيضًا من تحسين وتعزيز خبرتها في مجال الصواريخ الباليستية، بما في ذلك الدقة والمدى والسرعة.

اجتماعيًا، شهدت ظاهرة الطرد التعسفي للأساتذة من الجامعات الإيرانية زيادة ملحوظة خلال الأشهر الأخيرة، وأشارت الإحصاءات الإيرانية إلى أن السنتين اللتين قضاهما إبراهيم رئيسي في الحكم شهدتا طرد 65 أستاذًا، وهي النسبة الأكبر مقارنة بالرؤساء السابقين، ويتوقع أن تُلقي هذه الظاهرة بآثار كارثية في مستقبل العملية التعليمية والعلمية في إيران، خصوصًا بعد زيادة هجرة الأساتذة والنخب العلمية إلى الدول الغربية، وحل قائمة من الأساتذة «الثوريين وغير المؤهلين علميًا» محلهم.

على المستوى الأيديولوجي، يبدو أنه يوجد توافق بين رجال الدين الشيعة والسُنة في إيران على وجود أزمة متعلقة بسياسة نخب الحكم في طهران، ففقهاء السُنة يتكلمون عن التهميش السياسي والاجتماعي، ويقرنونه بتهميش النخبة الحاكمة لعامة الإيرانيين، وليس لأهل السُنة فقط، وبعض فقهاء الشيعة كذلك يتحدثون عن الألم الاقتصادي الذي يمس المجتمع بأسره، ووجوب تعديل تلك السياسة كمسارٍ للإصلاح، وبعضهم يتحدث عن حتمية تغيير الأشخاص وفلسفة الحكم برمته، وليس مجرد تغيير السياسات والمسارات فقط!

العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيطَين العربي والدولي كانت حافلة بالتطورات والأحداث المهمة خلال شهر سبتمبر 2023م. عربيًا وعلى مستوى التفاعلات الإيرانية-العراقية، سارعت إيران بالتنسيق مع الجانب العراقي لوضع حجر الأساس لبدء تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط السككي العراقي-الإيراني (البصرة-شلامجة) ذي الأبعاد الإستراتيجية لإيران، كونه يعد رافعة مركزية للممر الإيراني المزعوم، الذي يربط إيران بالبحر المتوسط، ويوجه ضربة لبعض المشروعات الإستراتيجية للعراق مثل مشروع الشام الكبير. وجاءت هذه الخطوة الإيرانية على خلفية كثافة الحديث حول تراجع مكانة إيران على خارطة المحاور التجارية

واللوجستية العالمية، بل وتزايد الحديث عن فشل إيران في تحويل المميزات النسبية لها إلى ميزات تنافسية عالمية، بعد إعلان السعودية على هامش اجتماعات قمة العشرين توقيع مذكرة إنشاء الممر الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي.

أما في ما يتعلق بالتحركات الإيرانية في سوريا، فقد أعادت إيران مؤخرًا دخولها على الخط بين الحكومتين السورية والتركية لبناء حوار يسبق عودة العلاقات بينهما، وذلك بعد محاولات سلكتها سابقًا بجانب روسيا في هذا المسار. وتمثّل ذلك في تقديمها مقترحًا لفك عقدة الانسحاب، التي تحول دون تقدُّم عملية عودة العلاقات قُدُمًا، هذه الخطة الإيرانية لا شك تحمل في طياتها خبايا ودلالات عدة، فُسرت في جزء منها على أنها مسعى إيراني لتقليص أو إنهاء الوجود التركي في سوريا والتمدد على الأراضي السورية من خلال إحلال قوات الحكومة السورية في مناطق وجود السيطرة التركية. في المقابل، يصطدم المقترح الإيراني بلا شك بموقف تركي رافض لاعتباراته ومحدداته الخاصة التي تقف أمام عقبة تنفيذ المقترح الإيراني.

وفي ما يتعلق باليمن، فقد شكّلت زيارة الوفد الحوثي إلى العاصمة السعودية، الرياض، منعطفًا مُهمًّا في مسار التسوية السياسية، وذلك استكمالًا للتفاوض حول عملية السلام التي تدعمها المملكة العربية السعودية، لكن التصعيد العسكري الحوثي، الذي أتى بعد مباحثات الرياض، يحمل عدة دلالات وأبعاد تعبر بشكل مباشر عن مدى الانقسام في صفوف المليشيات الحوثية في ظل الاحتقان الشعبي المتزايد وغير المسبوق ضد المليشيات داخل مناطق سيطرتها. على الصعيد الدولي، دخلت اتفاقية تبادل السجناء التي وقَّعتها الولايات المتحدة وإيران حيز التنفيذ، بعدما أفرجت إيران عن خمسة مواطنين أمريكيين محتجزين لديها، وفي مقابل ذلك جرى تحويل 6 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المحتجزة لدى كوريا الجنوبية إلى بنوك قطر، ورغم هذه الخطوة التي كان يُتوقع أن تكون لها انعكاسات إيجابية على الملف النووي الإيراني، فإن الخلافات بين البلدين عادت إلى الواجهة مرة ثانية، إذ ألغت إيران التصريحات الخاصة بعدد من المفتشين الدوليين، ردًّا على تصعيد أمريكي وأوروبي ضدها قد يدفع بالملف النووي إلى مجلس الأمن.

وفي ما يتعلق بالعلاقات الإيرانية-الأوروبية، فقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عدم تحقيق أي تقدم بشأن اتفاقها المبرم مع إيران في شهر مارس الماضي، إذ لا تزال طهران تواصل تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة أو أكثر. وأشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن إيران يمكن أن تنتج ما يكفي من اليورانيوم الصالح لتصنيع أسلحة نووية خلال فترة وجيزة.

ورغم الضغوط التي تمارسها الدول الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى الولايات المتحدة لإرغام إيران على الاستجابة لجهود إحياء الاتفاق النووي، فإن إيران تسعى إلى الاستفادة من عامل الوقت لزيادة مخزونها من اليوانيوم عالي التخصيب، الأمر الذي يتطلب البحث عن حلول أخرى لحل هذه المعضلة.

تطورات الشأن الداخلي الإيراني

شهدت إيران داخليًّا عديدًا من التطورات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، ويمكن رصد أبرز التطورات على هذه المستويات خلال شهر سبتمبر 2023م من خلال تناول القضايا التالية:

- ذكرى وفاة مهسا أميني.. احتجاجات متفرقة وإجراءات أمنية مشددة
- السياحة في إيران.. مقومات كثيرة وتحديات مهددة
- الحرس الثوري يواصل مساعيه للوصول إلى الفضاء
- استمرار موجة طرد الأساتذة من الجامعات الإيرانية
- الفقهاء ومحاولات إصلاح المسار السياسي

■ ذكرى وفاة مهسا أميني.. احتجاجات متفرقة وإجراءات أمنية مشددة

أحيا الإيرانيون في 16 سبتمبر 2023م، الذكرى السنوية الأولى للاحتجاجات التي أعقبت وفاة الشابة الكردية مهسا أميني داخل أحد معتقلات ما يعرف بـ«شرطة الأخلاق» بالعاصمة طهران.

وجاءت أهمية المناسبة هذا العام بعدما تحولت مهسا أميني إلى رمز للدفاع عن الحريات العامة ومناهضة الحجاب والمطالبة بإصلاحات اقتصادية وسياسية وتحسين الظروف المعيشية والقضاء على الفساد ورفع الظلم.

أولًا: استنفار أمني مكثف عشية ويوم الذكرى السنوية الأولى

مع اقتراب الذكرى السنوية لوفاة مهسا أميني، كثفت السلطات الأمنية الإيرانية حملاتها لاعتقال الناشطين السياسيين والحقوقيين، فضلًا عن اعتقال أقارب قتلى المتظاهرين الذين سقطوا برصاص قوات الشرطة وأقارب السجناء السياسيين، كما كثفت الشرطة والقوات الأمنية الانتشار في مسقط رأس مهسا أميني، وشهدت عدة مدن إيرانية كردية أجواء من الترهيب والتهديد من الخروج في الاحتجاجات، كما ألقت الشرطة القبض على عدد من المواطنين، وفرضت قيودًا صارمة على التجمعات السِّلمية.

وعشية ذكرى وفاة مهساء أميني، تزايدت ضغوط الأجهزة الأمنية على أهالي الناشطين السياسيين والمدنيين وأساتذة الجامعات والطلبة المحتجين ونشطاء النقابات العمالية والثقافية، وألقي القبض على عديدٍ منهم أو تهديدهم، كما جرى الضغط على عائلات القتلى في الاحتجاجات الإيرانية وإرغامها على عدم فتح حساباتها على شبكات التواصل الاجتماعي أو عدم إجراء أي نشاط عبر الفضاء الإلكتروني حتى ما بعد انتهاء احتجاجات الذكرى السنوية لمقتل أميني.. وأرسل «الحرس الثوري الإسلامي» قواتٍ ومعداتٍ مدرعةً ثقيلة وشبه ثقيلة إلى المدن الكردية الإيرانية[1].

مقابل هذا التحشيد الأمني، أصدر أكثر من 300 ناشط سياسي وثقافي في إيران بيانًا، حذروا فيه من مخاطر استمرار ما أسموه «الاستبداد الديني» على الأسس الوطنية للإيرانيين، وشددوا على ضرورة إجراء استفتاء وتغييرات هيكلية في النظام السياسي الإيراني.

وأوضح البيان الموقّع من شخصيات مثل أبو الفضل قدياني، ومهدي نصيري، وبروانة سلحشوري، وكيوان صميمي، «أن بنية الاستبداد الديني ستهز أُسُسنا الوطنية وتدفع مسار التطورات المستقبلية من الانتفاضة إلى التمرد».

وأشار الموقّعون على البيان، وجُلُّهم يقيمون في إيران، خصوصًا في العاصمة طهران، إلى «سوء إدارة البلاد»، وقالوا إن تراكم الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناجمة عن سوء إدارة النظام في العقود الأخيرة جعل إيران تواجه مجموعة واسعة من العواقب المريرة.

ثم أكدوا أنه «لتجنب التمرد، يجب تغيير هيكل النظام وإجراء استفتاء لتحقيق السيادة عبر التصويت وإرادة الشعب، وهذا حق ما زلنا نُصرُّ عليه لمنع الضرر لإيران».

ومضى البيان المذكور يؤكد أن آثار ما يسمى باحتجاجات «المرأة والحياة والحرية» أحدثت تصدعاتٍ «أعمق بكثير» في بنية النظام السياسي وتسببت في تكاليف باهظة للنظام وخسائر فادحة من الداخل.[2]

ثانيًا: احتجاجات متفرقة واعتقال عشرات المحتجين

في يوم الذكرى السنوية، الذي صادف 16 سبتمبر 2023م، شهدت عدة مدن إيرانية مثل كرج، رشت، لاهيجان، جرجان، بندر أنزلي، آراك، سنندج، كرمانشاه، مريوان، بوكان، إيلام، عبدنان ومهاباد[3] تجمعاتٍ احتجاجيةً، وأغلق الطريق من مدينة بانه إلى سقز، مسقط رأس ودفن مهسا أميني، وتزايد انتشار قوات الأمن في هذه المدينة وحول منزل أسرة

(1) سالگرد مهسا، کردستان در قرق نیروهای امنیتی، تحصن در اوین، (24 شهریور 1402هـ.ش)، تاریخ الإطلاع: 04 أكتوبر 2023م. https://2u.pw/405YMUB

(2) إيران إنترناشيونال، 300 ناشط إيراني يطالبون بإجراء استفتاء وتغييرات هيكلية في النظام السياسي، (3/9/2023)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2023م. https://2u.pw/jZf2XDL

(3) شعار «مرگ بر خامنه‌ای» در چند شهر و تیراندازی به سوی معترضان، (25 شهریور 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2023م. https://2u.pw/6Sebae1

مهسا، وانتشرت كذلك القوات الخاصة وقوات إنفاذ القانون في عديد من شوارع وساحات المدن الكبرى[1].

واعتُقلت عشرات من المتظاهرين خلال تجمعات احتجاجية في مدن مختلفة، بما في ذلك كرج وقرجك وأصفهان وتبريز وسنندج وسقز وديواندره وبانه ومريوان ودهدشت[2]، كما شهدت مدن أخرى احتجاجاتٍ، خصوصًا أصفهان ومشهد وشيراز، وفي العاصمة طهران، انتشرت قوات الوحدة الخاصة في الأماكن الرئيسية بالمدينة، وأظهرت صور ومقاطع فيديو منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي محتجين يرددون شعارات مناهضة للمرشد الأعلى علي خامنئي[3].

الإحصاءات الرسمية تتحدث عن اعتقال نحو 260 شخصًا بتُهم مختلفة، مثل زعزعة الأمن ومحاولة تحريض الناس على الاحتجاج ومحاولة التفجير والاعتداء على التجمعات وحمل السلاح[4]، وغيرها من التُهم التي لم تثبُت صحَّتها. أما السلطات الإيرانية فقد أعلنت عن مقتل أحد عناصر البسيج على يد شخصين كانا يستقلان دراجة نارية في مدينة نورآباد بمحافظة فارس جنوب إيران.[5]

ثالثًا: بعد عام من الاحتجاجات.. الآثار السلبية في النظام الإيراني

أفرزت احتجاجات مهسا أميني سلسلة من التحديات التي تواجه النظام الإيراني، يمكن إجمالها في تزايد عدد غير المحجَّبات في العاصمة طهران وغيرها من المدن الإيرانية، رغم القمع الذي تمارسه السلطات الأمنية ولجوئها إلى أساليب قد تعمِّق الأزمة، كالاستدعاءات القانونية، والمبادرات التشريعية الجديدة، وزيادة الضغط على الشركات الخاصة لفرض قانون الحجاب، وفرض غرامات مالية على النساء اللاتي لا يمتثلن لقانون الحجاب، الأمر الذي يعتبره المراقبون علامة على عدم قدرة النظام على التعامل مع الاستياء الشعبي المتزايد من النظام وسياساته وخشية النظام من تحول هذا الاستياء إلى ثورة شعبية عارمة قد تطيح به في أي وقت، خصوصًا في ظل استمرار تردِّي الأوضاع الاقتصادية الطاحنة التي أثرت على جميع الشرائح الإيرانية.

أسهمت احتجاجات سبتمبر2022م، والأحداث التي شهدتها، في اتساع الفجوة بين النظام والشعب وتزايد المقاومة والتضامن بين الشعب الإيراني لمواجهة القمع، فضلًا عن تعالي الأصوات المطالبة بتغيير النظام، ما يعني أن التعويل على الحلول الأمنية والقمع والترهيب لن يسد هذه الفجوة، بل قد يؤدي إلى تجدد الاحتجاجات وربما بصورة أكبر من سابقاتها، وهو ما قد يعرّض النظام لخطر السقوط.

خلاصة:

على الرغم من أن احتجاجات الذكرى السنوية الأولى لوفاة مهسا أميني، لم تكن واسعة النطاق، فقد شكَّلت عامل قلق كبير بالنسبة للنظام وأجهزته الأمنية، بدليل الاستنفار الأمني الكبير الذي شهدته مختلف المدن الإيرانية، كما أعادت تلك المناسبة زخْم الاحتجاجات إلى الشارع الإيراني وجددت العهد بأهداف ما يُطلق عليه في إيران حركة «المرأة، الحياة، الحرية».

---

(1) اعتراضات پراکنده در سالگرد کشته شدن مهسا امینی علیرغم جو سنگین امنیتی (24 شهریور 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2023م. http://2u.pw/HB8mZIY

(2) رادیو فردا، دهها بازداشت در چندین شهر ایران، بازداشت نوجوان پانزده‌ساله در سنندج، شهروند دوتابعیتی در کرج، تاریخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2023م. https://2u.pw/oE8M2BK

(3) سالگرد درگذشت مهسا امینی، اعتراضات پراکنده و تدابیر شدید امنیتی در ایران (2023/9/16م، تاریخ الاطلاع: 05 أكتوبر 2023م. https://2u.pw/Lv1fkhg

(4) نبض بازار، بازداشتی‌های سالگرد مهسا امینی به 260 نفر رسید، (26 شهریور 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 05 أكتوبر 2023م. https://2u.pw/KNY5RO2

(5) إيران إنترناشيونال، استانداری فارس: درتیراندازی افراد مسلح در نورآباد ممسنی یک بسیجی کشته و3 بسیجی زخمی شدند، (26 شهریور 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 05 أكتوبر 2023م. https://2u.pw/S3gdsvk

■ السياحة في إيران.. مقومات كثيرة وتحديات مهددة

يُتوقع أن يشهد قطاع السياحة في إيران تطورات مهمة خلال الفترة القادمة، بعد إعلان حكومة إبراهيم رئيسي عن خطط لتحفيز القطاع المتدهور منذ سنوات ومحاولة تنشيطه وإعادته إلى سابق عهده، لما له من أدوار في تحفيز الاقتصاد وتخفيف معاناة الشعب في ظل العقوبات الغربية. لذا سيركز التقرير على مقومات قطاع السياحة وأهميته للاقتصاد الإيراني، وتطور معدلات السياحة الوافدة إلى إيران خلال السنوات الأخيرة، وأخيرًا التحديات المفروضة عليه.

أولًا: مقومات قطاع السياحة وأهميته للاقتصاد الإيراني

تمتلك إيران مقومات سياحية عدة تجعلها وجهة لكثير من السياح من دول جوارها، وتشمل السياحة الطبيعية بما تضمه البلاد من مناطق طبيعية مثل الغابات والجبال والبحيرات والمتنزهات البرية والجزر البحرية في مناطق متفرقة من إيران، والسياحة الدينية، وأهمها المزارات والمراقد، وتعد مدينتا قم ومشهد من أهم المدن في هذا الشأن، بجانب السياحة التاريخية والأثرية المرتبطة بحضارات إيران على مر العصور، الموجودة في عدة مدن إيرانية مثل مدينتي شيراز وأصفهان.

بجانب أنواع إضافية من السياحة مثل: السياحة العلاجية والتجميلية، والسياحة الترفيهية، والتجارية والتسوُّقية التي تجتذب عددًا من محبي المنتجات الإيرانية المتنوعة، خصوصًا التقليدية كالسجاد والمكسرات والكافيار وغيرها. وذلك وفق أسعار تنافسية جدًّا بالنسبة للأجانب بسبب تدني قيم العملة الإيرانية أمام العملات الأجنبية الرئيسية في العالم، ما يجعل السياحة في إيران أقل كلفة من كثير من الدول في المنطقة، وذلك على الرغم من وجود معوقات ازدهار هذا القطاع المهم للاقتصاد الإيراني، سنشير إليها لاحقًا.

وللسياحة أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد الإيراني، إذ توفر صناعة السياحة أعدادًا كبيرة من الوظائف في إيران وصلت إلى مليون و440 ألف وظيفة خلال عام 2022م، تمثل 6,1% من إجمالي العمالة في إيران، وتروج البضائع والمنتجات والخدمات الإيرانية. وبالتالي تأمين الدخول والوظائف المباشرة وغير المباشرة، بجانب توفير عملة أجنبية تحتاج إليها إيران في أوقات العقوبات، كما هو الوضع حاليًّا ومنذ قرابة خمسة أعوام.

وبلغ ما أنفقه السياح في إيران 6,2 مليار دولار في عام 2022[1]، وشكَّلت حصة السياحة 4,6% من إجمالي الناتج المحلي الإيراني في عام 2022م، وتعد السياحة مكونًا من مكونات قطاع الخدمات، الذي يسهم بالنسبة الأكبر في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي الإيراني. وصُنفت إيران، وفقًا لتقرير مؤشر السفر الإسلامي العالمي[2] في عام 2022م، بأنها واحدة من بين الدول الإسلامية الأعلى جذبًا لما يسمى «السياحة الحلال»، واحتلت المرتبة السابعة عالميًّا في جذب السياح المسلمين خلال عام 2022م وفق التقرير. وجاءت ماليزيا في المركز الأول حسب هذا المؤشر، تلتها إندونيسيا ثم السعودية وتركيا والإمارات وقطر في المراتب الأخرى على التوالي قبل إيران. والمقصود بالسياحة الحلال هي تلك السياحة التي تلبي بعض المتطلبات الإسلامية مثل منع الزنا والقمار وتعاطي الكحول وتقديم لحم الخنزير وغير ذلك من المحظورات الإسلامية.

ثانيًا: تطور معدلات السياحة الوافدة إلى إيران

تدرس الحكومة الإيرانية الحالية خططًا واقتراحات لإنعاش القطاع السياحي، منها إعفاء ما يصل إلى 50 جنسية من تأشيرة الدخول، وترويج السياحة العلاجية بالبلاد، وتقديم قروض للإيرانيين لتنشيط السياحة الداخلية، ومحاولة إعادة القطاع السياحي إلى سابق نشاطه قبل سنوات، بعدما تراجعت معدلات السياحة خلال الأعوام الماضية.

اضطربت السياحة في إيران بشدة خلال الأعوام الخمس الأخيرة، فبعد أن وصل عدد السياح القادمين إلى إيران إلى أكثر من 9 ملايين سائح في عام 2019، انهار العدد إلى 1,55 مليون سائح في عام 2020،

(1) رسول آل حائي، الجزيرة، «مساعي حكومية لإنعاش السياحة في إيران.. هل تعود طهران وجهة للزوار»، 10/2/2023، تاريخ الاطلاع: 09 أكتوبر 2023م https://cutt.us/0dLWt

(2) «ميدل إيست نيوز»، «مؤشر السفر الإسلامي.. إيران من الوجهات المفضلة لدى السياح المسلمين»، 18/7/2023.. تاريخ الاطلاع: 09 أكتوبر 2023م https://cutt.us/EcIvk

ثم قرابة مليون فقط في العام التالي، قبل أن تتحسن معدلات السياحة قليلًا في عام 2022م مسجلة قرابة 4 ملايين سائح وفق منظمة السياحة العالمية[1]، انظر شكل 1.

شكل (1): عدد السياح القادمين إلى إيران (2019-2022) بالمليون

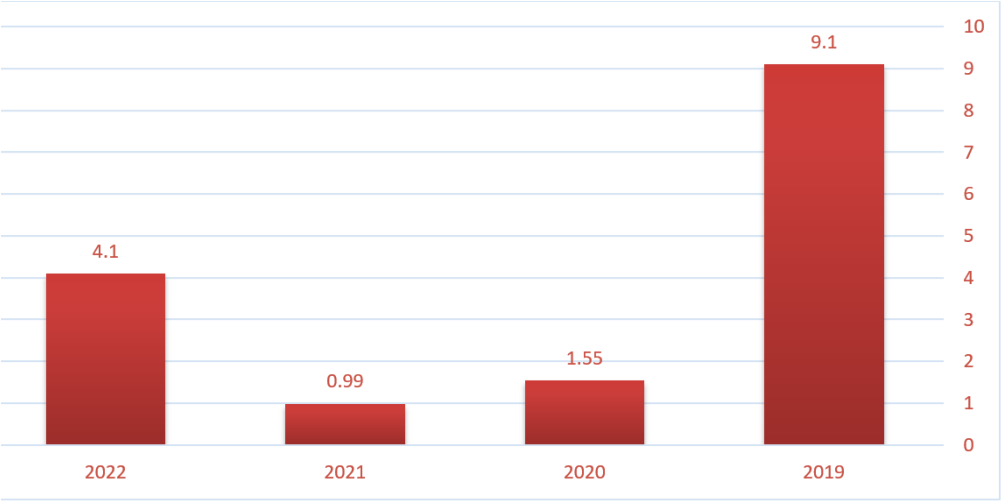

المصدر: منظمة السياحة العالمية

وعلى الرغم من أن عدد السياح القادمين إلى إيران أقل من نصف ما كان عليه في عام 2019، لكنه ينمو بمعدلات سريعة زادت على 39,2% في عام 2022م وفق المجلس العالمي للسفر والسياحة.

ومع ذلك، نلاحظ أنه خلال عام 2022م كان أكثر من نصف السياح القادمين إلى إيران يأتون من دولة واحدة فقط هي العراق (بنسبة 55% من الإجمالي)، ومن أذربيجان وتركيا (بنسبة 6%)، ومن الكويت بنسبة (2%).

أي إن القطاع كاملًا يكاد يكون قائمًا على السياحة الوافدة من دولة واحدة فقط، وهذه نقطة ضعف، بما يعنيه هذا من شدة تأثر القطاع حال عدم استقرار الأوضاع الداخلية في العراق أو توتر العلاقات السياسية بين البلدين، أو غيرها من الأمور التي من الممكن أن تعرقل تدفق السياحة منها إلى إيران.

ثالثًا: تحديات مستمرة

خلال السنوات الخمس الماضية تأثرت السياحة الخارجية الوافدة إلى إيران سلبيًّا بعدة عوامل أدت في بعض السنوات إلى توقف السياحة تمامًا، أغلبها ارتبط بأحداث أمنية داخلية وتوترات سياسية، أبرزها تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في 2018م، فضلًا عن ارتفاع تكاليف السفر والإقامة والقيود المفروضة على السفر، ثم إسقاط طائرة الركاب الأوكرانية مطلع 2020م، ثم تفشي جائحة كورونا في البلاد حتى أواخر عام 2021م، ثم تكرار حوادث الاحتجاجات والعنف في إيران بين الفينة والأخرى وعلى رأسها احتجاجات مقتل مهسا أميني في 2022م، وكذلك تداول أخبار عن اعتقال عدد من السياح الأوروبيين بتهمة التجسس لصالح أجهزة أمنية أجنبية، الأمر الذي قوَّض ثقة السياح بأمنهم الشخصي داخل إيران، وأثر على سمعة البلاد السياحية، خصوصًا في وسائل الإعلام الغربية.. هذا بالنسبة إلى تحديات جذب السياحة الخارجية.

أما بالنسبة للسياحة الداخلية، فكان عامل التضخم أو الارتفاع الحاد في الأسعار الذي تشهده إيران منذ ثلاثة أعوام على الأقل من أهم العوامل التي قوَّضت السياحة الداخلية، إذ ارتفع معدل التضخم منذ تولي إبراهيم رئيسي إلى شهر سبتمبر 2023م بنسبة 111%، أي ازدات الأسعار بأكثر من الضعف خلال عامين، لذا تراجعت السياحة الداخلية بنسبة 60% خلال فصل الخريف الماضي وفقًا للمدير العام لمكتب السياحة بوزارة السياحة والتراث الثقافي والصناعات اليدوية

(1) Crescent rating, THE GLOBAL MUSLIM TRAVEL INDEX 2022, Accessed 8/10/2023. https://cutt.us/3t6Uc.

مصطفى فاطمي. وعادة ما تكون معدلات التضخم السنوية التي ينشرها مركز الإحصاء الإيراني وتخص تضخم أسعار فئة الفنادق والمطاعم تحديدًا هي الأعلى من بين كل الفئات الفرعية للتضخم بنسبة تفوق 80% في كثير من الأحيان، ما أثر بشكل كبير في السياحة الداخلية.

خلاصة:

يتضح لنا أن قطاع السياحة مهم للاقتصاد الإيراني، وتتمثل أهميته في توفير عدد كبير من فرص العمل للإيرانيين، وإدخال عملات أجنبية إلى البلاد، وتنشيط الإنفاق والاستهلاك الداخلي. لكنه في المقابل يفتقد الاستقرار بسبب توترات السياسة الخارجية لإيران مع العالم، وتكرار الاحتجاجات العنيفة في الداخل، ونقص الثقة بالأمان الشخصي للسياح، خصوصًا الأوروبيين، بالإضافة إلى عدم استقرار أسعار الصرف وارتفاع التضخم بشكل مستمر وتأثيره سلبيًا في السياحة الداخلية، ما أدى إلى تراجع معدلات السياحة بشكل حاد. وإن لم تتدارك إيران مثل تلك العقبات ستقود بالتأكيد إلى تراجع نصيبها من اتجاهات السياحة الإقليمية مستقبلًا، في ظل منافسة من دول الإقليم لاستقطاب أكبر عدد من السياح.

■ الحرس الثوري يواصل مساعيه للوصول إلى الفضاء

أطلق الحرس الثوري الإيراني ثالث قمر صناعي للمراقبة العالمية، وهو من الأقمار الاصطناعية المكعّبة، ويعد هذا القمر الذي يحمل اسم «نور-3»، من أكثر الأقمار تقدمًا وقوةً. وقد نجحت طهران في إطلاق هذا النوع من الأقمار في المدار. ويُعتقد أن القمر الصناعي «نور-3» يعمل في مدار أرضي منخفض بالتزامن مع القمر «نور-2» الذي أطلقته إيران سابقًا، في أبريل من عام 2022م. جدير بالذكر هنا أن القمر «نور-3» مزودٌ بكاميرات قويةٍ وأجهزة تصوير تابعة للحرس الثوري الإيراني. ويدور القمران الصناعيان على ارتفاع يبلغ 450 كم عن سطح الأرض وبزاوية 59,8 درجة من خط الاستواء، ويدوران دورة كاملة حول الأرض كل تسعين دقيقة.

أولًا: القمر الصناعي نور-3.. القدرات والأهداف

تعليقًا على الإطلاق، صرح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإيراني عيسى زاربور قائلًا: «إن شاء الله، سيكون هذا العام عامًا مثمرًا لصناعة الفضاء في البلاد»، مضيفًا: «نعمل الآن على تطوير وإطلاق الأقمار الصناعية»[1]. ومن جانبه قال وزير الدفاع الإيراني العميد محمد رضا أشتياني في أغسطس 2023م: «بموجب خطتنا، سيكون لدينا من اثنين إلى ثلاثة إطلاقات للأقمار الصناعية هذا العام، وهو أمر نأمل أن ننجح فيه»[2].

يهدف استثمار الحرس الثوري الإيراني في أقمار «نور» الفضائية إلى ضمان الاستمرار في عملياتها في المدار والوصول إلى الفضاء، ناهيك بحرصها على أن تبقى على دراية كاملة بالحالة الفضائية وبمراقبة الأرض. أما بالنسبة لاستخداماتها اليومية، فتهدف إيران من خلال برنامجها الفضائي إلى تأمين الاتصالات والمراقبة والاستطلاع.

بعد 14 محاولة نجحت إيران في إطلاق أول قمر اصطناعي عسكري لها باسم «نور-1» في أبريل 2020م، ولكنه سقط بعد عامٍ من إطلاقه[3]،

(1) Iran Successfully Launches Nour-3 Satellite Into Orbit, PressTV, September 27, 2023, accessed October 1, 2023, https://bit.ly/3LOhGMP.

(2) Ibid

(3) Parisa Hafezi, Phil Stewart, Iran Says It Puts First Military Satellite Into Orbit, Triggers U.S. Condemnation, Reuters, April 22, 2020, accessed October 1, 2023 https://bit.ly/3RLDYTi.

وصدقت التكهنات القائلة بتشغيل الحرس الثوري الإيراني برنامجًا فضائيًا عسكريًا موازيًا، لا سيّما بعد إطلاق إيران القمر الاصطناعي من قاعدة الحرس الثوري لإطلاق الصواريخ الواقعة في مدينة شاهرود التابعة له بدلًا من «قاعدة الإمام الخميني الفضائية»[1]، وهذه المرة أيضًا، استخدم الحرس الثوري الإيراني مَركبة قاذفة وناقلة للصواريخ (TEL) بدلًا من اتباع الإجراءات المعتادة في إطلاق الأقمار الاصطناعية.

في نوفمبر 2022م، جرى اختبار محرك الوقود الصُلب، تحت البرنامج العسكري الفضائي، بإطلاق قمرٍ اصطناعي جديد يحمل صاروخًا[2]. وتستغرق الصواريخ التي تعمل بالوقود الصُلب وقتًا أقصر نسبيًا مقارنة بالصواريخ التي تعمل بالوقود السائل، كما أنها أكثر أمانًا للعمل من موقع مُخفى أو باستخدام مركبة قاذفة وناقلة للصواريخ (TEL). وفي حال تمكنت إيران من التغلب على التحديات التكنولوجية المرتبطة بالرأس الحربي وإعادة دخوله الغلاف الجوي، فإن برنامجها للصواريخ الباليستية بعيدة المدى سوف يبلغ مرحلة النضوج. وفي 4 أكتوبر من نفس العام، زعمت طهران أنها نجحت في إطلاق «قاطرة فضائية»، أي مركبة فضائية قادرة على نقل الأقمار الاصطناعية بين المدارات[3]. ومن المثير للاهتمام أن إيران، هذه المرة، لم تستخدم مركبة فضائية تعمل بالوقود الصلب بالكامل، فقد أطلقته عبر الصاروخ الحامل للأقمار الاصطناعية «قاصد» الذي يُزوَّد بالوقود السائل من خزانات الوقود تحت الأرض، وبعد التجميع يجري إخراجه على سطح الأرض المستوي استعدادًا للإطلاق. وتساعد المرحلة الثانية التي تعمل بالوقود الصلب، قبل الإطلاق الأخير، على تقليل وقت الاستعداد للإطلاق وتوسيع النطاق أيضًا.

لتشغيل إيران أقمارًا اصطناعية حول مدار الأرض أهمية هائلة لا تقدر بثمن في توجيه صواريخها الباليستية وصواريخ كروز وقدرتها على الردع، وبقدر ما تزود هذه الأقمار برنامجها الخاص بالصواريخ الباليستية بمعلومات مباشرة، فهي أيضًا تدخل في الحسابات والنقاشات حول عسكرة الفضاء، وبالتالي صياغة سياسة دفاعية لهذه الأقمار.

تتباين وجهات النظر حول ما إذا كان على الغرب الإصرار على وقف جميع اختبارات وتطوير صواريخ «الفئة 1» كما هو محدد في «نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف/MTCR»[4]، لا سيما أن إيران تصر أن برامجها للصواريخ الباليستية والفضاء لا ينتهك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231، الذي صدَّق على الاتفاق النووي الإيراني المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشترك / JCPOAودعا القرار نصًا وبوضوح إيران إلى «عدم أداء أي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية»[5].

ثانيًا: رحلة إيران الفضائية

بدأ اهتمام إيران بتكنولوجيا الفضاء عام 1958م عندما شاركت في تأسيس «لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (COPOUS)»، ومع أنها بدأت منذ وقتٍ مبكرٍ، فإن «وكالة الفضاء الإيرانية (ISA)» شُكِّلت عام 2004م، ويشرف عليها مباشرة الرئيس من خلال «المجلس الأعلى للفضاء». وفي ظل قيادتها الثيوقراطية، كان برنامج الفضاء محفوفًا بتحدياتٍ استثنائية ذات أوجه متعددة. على سبيل الذكر وليس الحصر، فشلت أول محاولة للحرس الثوري لتطوير مركبة فضائية في 12 نوفمبر 2011م، جراء انفجار ضرب منشأة «شهيد مدرس» لأبحاث الوقود الصُلب بالقرب من بيدغانه ومالارد، وأسفر الانفجار عن مقتل العميد حسن طهراني مع 38 آخرين[6]. وبعد نحو عقد من الجهود في الداخل وتهريب المعدات من جميع أنحاء العالم، تمكنت إيران من تصنيع

(1) Max Fisher, Deep in the desert, Iran quietly advances missile technology, The New York Times, May 23, 2018, accessed October 1, 2023, https://bit.ly/3ZHapEc.

(2) Iran Says It Tests Satellite-Carrying Rocket, U.S. Calls Move 'Destabilising', Reuters, November 6, 2022, accessed October 1, 2023 https://reut.rs/3zZXnpU.

(3) Iran Says It Launched Test 'Tug' Into Suborbital Space, Phys, October 4, 2022, accessed October 1, 2023, https://bit.ly/3zZXstI.

(4) MTCR Guidelines and the Equipment, Software and Annex, MTCR, accessed October 1, 2023, https://mtcr.info/mtcr-guidelines/.

(5) Resolution 2231 (2015) on Iran Nuclear Issue, UNSC, accessed October 1, 2023, https://bit.ly/46zlhX5.

(6) Julian Borger and Saeed Kamali Dehghan, Iranian Missile Architect Dies In Blast. But Was Explosion a Mossad Mission?,The Guardian, November 14, 2011, accessed October 1, 2023, https://bit.ly/48CJCx1.

المحرك الفضائي «سلمان» الذي يعمل بالوقود الصلب لغرض استخدامها في المرحلة الثانية لإطلاق صاروخ «قاصد» الحامل للأقمار الاصطناعية. وساعدت فوهة الصاروخ الدوارة في التحكم بفعالية في التحليق، كما أدى الغلاف خفيف الوزن المصنوع من ألياف الكربون إلى توسيع نطاق الصاروخ، ولا تبدو أي من هذه الخصائص المتقدمة نتيجة أبحاث جرى إعدادها محليًا.

ثالثًا: ما المتوقع من «نور-3»؟

يتوقع الحرس الثوري مستوى تصوير بجودة أفضل، لا سيما أن جودة التصوير بواسطة القمر نور-1 ونور-2 كانت ضعيفة، وجدير بالذكر هنا أن القمر نور-2 يتمتع بدقة تصوير تصل إلى 10 أمتار. ومن المرجح أن تساعد روسيا إيران في تكنولوجيا صناعة الأقمار الاصطناعية، بما في ذلك الكاميرات عالية الدقة، في ظل تعاونها الوثيق مع روسيا في أعقاب حرب الأخيرة على أوكرانيا.

يعزز القمر الاصطناعي «نور-3» قدرات الحرس الثوري الفضائية، ومن الخصائص التقنية التي يتمتع بها القمر «نور-2»، إذ يعزز القمران قدرة التشغيل الذاتي في الوقت الحقيقي اللازمة لنظام تحديد المواقع العالمية أو ما يعرف بـ«GPS» الضرورية لإطلاق الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز في حال نشوب الصراعات. ولذلك لن تُضطر طهران إلى الاعتماد على الحلفاء الذين يقدمون خدمة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) مثل الصين وروسيا في أوقات الأزمات أو الصراعات، إذ يمكن للأقمار الصناعية العسكرية أن توفر خدمة SAT-com، وهو شرط أساسي ومهم للقتال والمراقبة الفعالة باستخدام الطائرات دون طيار.

خلاصة:

تخطط إيران لإطلاق قمر اصطناعي واحد أو أكثر في الأسابيع المقبلة، ومن المحتمل أن يُطلَق هذا القمر عبر صاروخ يعمل بالوقود الصُلب، بدلًا من صاروخ «قاصد» الهجين. ويبلغ حاليًا نطاق الصواريخ الإيرانية 2000 كيلومتر، لكن من المحتمل أن توسع إيران هذا النطاق وترفع مدى الحمولة بناءً على المعرفة العلمية والتكنولوجية لمهندسيها العاملين في برنامج الفضاء. سيكون هدف إيران ومبتغاها إطلاق مركبات فضائية تعمل بالوقود الصُلب، الأمر الذي لا يدعم بالكامل سعيها نحو الصواريخ العابرة للقارات. هذه الجهود في الفضاء قد تمنح إيران الذريعة لتعزيز مهاراتها اللازمة للتغلب على التعقيدات والعقبات المتعلقة في سرعة الإسقاط/ الانطلاق للأقمار الاصطناعية والمعادن المستخدمة في تصنيعها.

■ استمرار موجة طرد الأساتذة من الجامعات الإيرانية

ضجَّ الإعلام والصحف الإيرانية باستمرار موجة الطرد التعسفي ضد أساتذة الجامعات الإيرانية لأسباب مختلفة، وذلك مع حلول الذكرى السنوية لمقتل الشابة الكردية مهسا أميني، والاحتجاجات المصاحبة لها، يحصل هذا في ظل مشكلات اجتماعية أخرى كثيرة تسهم مجتمعةً في تزايد معدلات هجرة النُّخب، لذلك ارتفعت الأصوات المحتجة والمعارضة للسياسات الإقصائية لرأس المال المعرفي الإيراني وسط تضارب في المواقف بين التيارات السياسية، سواء تلك المؤيدة للحكومة أو المعارضة لنهجها.

أولًا: سياسة التطهير في الجامعات الإيرانية

أشارت صحيفة «اعتماد» الإصلاحية إلى أن السنتين اللتين قضاهما إبراهيم رئيسي في الحكم شهدتا موجة طرد كبيرة للأساتذة الجامعيين مقارنة بالفترات السابقة، إذ بلغ عدد المفصولين أكثر من 65 أستاذًا[1]، واستُبدلت بالأساتذة الأكاديميين قائمة سياسية وانتخابية «ثورية غير مؤهلة علميًّا»، ومما أثار الغضب أكثر أن عملية الطرد جاءت بقرار من وزارة الداخلية بحجة أنها قضية قانونية سياسية، وعلى اعتبار أن مَن جرى إقصاؤهم «مُعادين للوطن»[2]، وهذا يهدد الأمن الوظيفي لأعضاء هيئات التدريس في مختلف الجامعات الإيرانية. ويرى المراقبون أن إجراء النظام الإيراني ما أسموه عملية «التطهير» هذه ما هو إلا محاولات لتغطية ضعفه وخوفه من الثورات والاحتجاجات في ذكرى مقتل أميني، نظرًا إلى أن الجامعات كانت عادة مَعقل الاحتجاجات التي عرفتها إيران خلال العقود الأربعة الأخيرة.

ثانيًا: ردود الفعل المتباينة حول قضية التطهير الأكاديمي وموقف النظام

تتباين ردود الفعل على الموجة الثانية من طرد أساتذة الجامعات الإيرانية بين التيار المحافظ الذي يتولى الحكم، وبين التيار الإصلاحي، إذ نجد أن الإصلاحيين اتَّهموا السُّلطات بفصل الأساتذة لأسباب سياسية وأمنية تتعلق بموقفهم من الاحتجاجات، أما التيار المحافظ، فيفسر القضية من خلال وجود فئات خارج إيران تسعى إلى خلق أزمات وزعزعة العَلاقة بين الشعب والنظام[3]. وانقسم المجتمع الإيراني بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون يتهمون الأساتذة بأنهم قوة داعمة ومؤثرة في الطلاب للانقلاب على النظام الإيراني وخلق الاحتجاجات وتأييد العنف. ومما أثار الجدل رد رئيس جامعة طهران، الذي نفى عمليات الطرد من الجامعة، وادَّعى أن بعض الأساتذة مُنعوا من العمل «لأسباب أخلاقية ووجود دعاوى قضائية بحقهم»، أو أنهم «يفتقرون إلى الكفاءة العلمية والأخلاقية».. وبالإضافة إلى الأساتذة، طُردت أيضًا مئات الطلاب، وجرى استبعادهم من مساكنهم وتغريمهم واعتقالهم بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات[4]. ونتيجة طرد أساتذة الجامعات، وقلق الباقي منهم من الفصل، تزايدت خلال الفترة الأخيرة وبشكل ملحوظ ظاهرة هجرة العقول العلمية، التي تمثل «رأس المال البشري» لإيران، إلى البلدان المتقدمة، وحقَّقت هجرة الكوادر المتخصصة رقمًا قياسيًّا في إيران، خلال فترة حكم رئيسي[5]، نتيجة الطرد التعسفي والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فعلى سبيل المثال 50% من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طهران قد هاجروا إلى دول أخرى، وشكّل ذلك أزمة كبيرة كونه يهدد مستقبل التعليم والأجيال القادمة[6]. ولوقف طرد الأساتذة وخطورة ذلك على مستقبل العملية التعليمية في

(1) موقع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، طرد الأساتذة من الجامعات وتسونامي الهجرة من إيران، الهه عظيم فر، (02 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع 05 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/3ZwjO1g

(2) موقع آفتاب، إقالة أساتذة الجامعات: محور المستقبل، (03 سبتمبر 2023م) تاريخ الاطلاع 26 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/46k-BEXa

(3) موقع الجزيرة، فصل أساتذة الجامعات في إيران بين التفسير الحكومي والاتهامات بدوافع سياسية، (17 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع 19 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/3t9CGXW

(4) موقع راديو فاردا، موجة ردود الفعل على طرد المعلمين: نموذج «التطهير» ركائز الحكم، (05 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع 10 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/3rAV1fX

(5) موقع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، طرد الأساتذة من الجامعات وتسونامي الهجرة من إيران، الهه عظيم فر، (02 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع 05 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/3ZwjO1g

(6) موقع بلاترين، الهجرة واللجوء – استمرار هجرة النخبة وهروب القوى العاملة من إيران: الحكومة تقول إنها دبلوماسية سوق العمل، (16 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع 19 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/3ZwfjDU

إيران وجَّه عدد كبير من الأساتذة و12 جمعية فنية رسالة مفتوحة إلى وزير العلوم، مطالبين بـ«وقف الطرد وإلغاء الاستبعاد للطلاب ووقف التضييق الأمني في الجامعات، وخلق مساحة للحرية المدنية واحترام التعددية، والاعتراف بالآراء المختلفة، وحرية التعبير، وتأكيد أن الاحتجاج المدني هو من العناصر الأساسية للبيئة الأكاديمية، لأن احتجاجاتهم كانت عبر وسائل سلمية كالحوارات والاعتصامات وإنشاء الأعمال الفنية والموسيقى وترديد النشيد الوطني، وذلك لا يستوجب العقاب»[1].

خلاصة:

استمرار النظام الإيراني في تسييس القضايا التعليمية وانتهاك مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة، واتباع الأساليب القمعية التي تستهدف الجامعات بحجة أنها باتت مسرحًا لإنتاج المعارضة والاحتجاجات، قد تكون له نتائج معاكسة لما يريد النظام السياسي، إذ تتسبب هذه الممارسات في مزيدٍ من الاحتقان والتذمر في الأوساط المجتمعية عمومًا، والطلابية خصوصًا، مما يدفعهم إلى الاحتجاج مجددًا لانتزاع حقوقهم.

■ الفقهاء ومحاولات إصلاح المسار السياسي

تبدو مشكلة الحقوق والحريات للأقليات ولعموم الناس محل جدل مستمر في إيران، وسط نفي رسمي وتجاهل للمشكلة من الحكومة، ومعارضة متزايدة من العامة، وبعض فقهاء الحوزة. وقد انتقد بعض فقهاء الشيعة والسُّنة الحكومة الإيرانية بسبب ما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية، محاولين حثّ النخبة الحاكمة على الإصلاح وحكم القانون، فحاول الفقيهُ السُّنيّ إلزام المسؤولين تنفيذ وعودهم تجاه حقوق أهل السُّنة في الشأن العام، وحاول الفقيهُ الشيعي الإصلاح من داخل النسق، ومحاولة تعديل السياسات والسلوك.

أولًا: فقهاء السُّنة والضغط المستمرّ

انتقد المولوي عبد الحميد، وهو أحد أهم علماء السُّنَّة في إيران، الرئيس إبراهيم رئيسي بسبب عدم تنفيذ وعوده لأهل السُّنة، التي قطعها على نفسه في أثناء برنامجه الانتخابي، وقال عبد الحميد: «إن هذه الحكومة لم تفِ بأي من وعودها التي قطعتها للسُّنّة خلال الانتخابات»[2]، وضرب مثلاً على ذلك بأنّ تعيين المحافظ أو نائب الوزير أو السفير من أهل السُّنة كان أحد هذه الوعود التي لم تُنفَّذ، وانتقد عدم وجود أهل السنة في قيادة الجيش بخلاف ما كان الأمر عليه في عهد الشاه.

لكن عبد الحميد لم يُظهر نفسه كطائفيّ أو باحث عن حقوقٍ أقلويّة خاصة، بل أكّد أنّ مطالب السنة هي نفس مطالب عموم الشعب الإيراني، من حل المشكلات الاقتصادية، وتحسين علاقة إيران بالعالم[3]. المفارقةُ أنّ رئيس جامعة المصطفى صرّح بأنَّ إيران هي أكبر داعم للمسلمين السُّنّة الفلسطينيين[4]، فيما يبدو وكأنه ردّ أو نفي لتلك الاتهامات المتصلة بمظلومية أهل السُّنة في الداخل. وقد أكد عبد الحميد، الذي يشن انتقادات على الحكومة الإيرانية منذ أحداث الجمعة الدامية، أنه

(1) موقع بلاترين، الهجرة واللجوء: هجرة 50 من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طهران.. وعضو مجلس الشورى الإسلامي: رئيسي مسؤول عن طرد الأساتذة، (11 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع 13 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/3RBEC5O

(2) راديو فردا، دو روز پس از تمجید خامنه‌ای، مولوی عبدالحمید از پایبند نبودن رئیسی، 01 سبتمبر 2023م (تاريخ اطلاع: 25 سبتمبر 2023م)، https://cutt.us/bcPDH

(3) المرجع السابق، نفسه.

(4) – موقع ديده بان إيران، رئيس جامعة المصطفى العالمية: جمهوری اسلامی بزرگ‌ترین حامی مسلمان اهل سنت فلسطینی است، 06 سبتمبر 2023م (تاريخ اطلاع: 25 سبتمبر 2023م). https://bit.ly/3EqcVoL

تجب معاقبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين، وأنّ الرد على الحجارة لا يكون عبر إطلاق الرصاص، قائلًا: «إذا لم تكن العدالة والحرية موجودتين، فيجب على المرء أن يقرأ الفاتحة على النظام»[1]. وانتقد كذلك قول الولائيين بأن «الحاكم مجعول من الله»، فالحاكم «لا يُعيّن من الله، بل من الشعب، والحاكم يجب أن يكون شعبيًّا وخادمًا للشعب»، حسب قوله، وفي انتقاد ضمني لنظام ولاية الفقيه المطلقة، قال إنه «لا يوجد أي حاكم يتمتع بالسلطة المطلقة، وأن الولاية المطلقة لله وحده»[2].

وحاصل القول إنّ عبد الحميد يوظِّف المناخ العام في إيران، الذي يموج بحالة استياء بسبب سياسات النظام الأمنية والاقتصادية، ليتحصَّن خلف المطالب العامة للشعب الإيراني، محاولًا الحصول على حقوق ومكاسب لأهل السنة المهمشين في كثير من المواقع والخدمات.

ثانيًا: فقهاء الشيعة والإصلاح من داخل النسق

لم يكن مولوي عبد الحميد يغرد وحيدًا في انتقاد النظام، بل انتقد أيضًا حسن الخميني ما سماه «الألم الاقتصادي» للمجتمع، بسبب انخفاض الناتج المحلي للبلاد، وقلة الاستثمار، قائلًا: «يجب أن يخرج المسؤولون من مكاتبهم ليلمسوا هذه المصيبة»[3]. ثم قارن إيران بالدول المحيطة، ربما يقصد المملكة العربية السعودية ودول الخليج، من حيث سرعة وتيرة التنمية، ثم رأى أن حل الأزمة الإيرانية يكمن في الحل السياسي: «وهذا يعني أن حل المشكلات في مجالات الاقتصاد والعقوبات وغيرها من القضايا يمر عبر السياسة الداخلية للبلاد، وما لم تكن لدينا حكومة تتمتع بدعم شعبي عميق ودعم قوي من الطبقات المحرومة والمتوسطة، وتحظى بثقة المدن الكبرى والقرى، فلن يكون من الممكن التغلب على هذه الأزمة»[4]. فالحل هو إما التغيير ووجود حكومة جديدة تتمتع بدعم شعبي قويّ، وإمّا أن تغير الحكومة من سلوكها وسياستها وتسترضي الشعب حتى تحصل على الدعم الشعبي والالتفاف الجماهيري.

في نفس السياق، صرّح مهدي نصير، مدير صحيفة «كيهان» الأسبق، بأنه لا ينبغي أن يوجد شيء إلزامي في الحكم الإسلامي: «لكن ترون أنه يوجد من يستطيع فرض هذا الحكم الشرعي على المرأة ومعاقبتها وتغريمها، بينما يرى كثير من العلماء والفقهاء أن ذلك ليس بواجب كالصلاة والصيام، ولا يمكن لأحد أن يفرضه على الناس». وأضاف: «لا يمكن لأحد أن يطلب منك بالقوة أن تصبح مسلمًا وتأخذ المجتمع نحو الحكم الديني والشرعي بالقوة والقمع، ولا يمكن فرض أحكام الشريعة أيضًا». وحذر من تفاقم الكذب والنفاق في المجتمع بسبب الإكراه والجبر. ثمّ انتقد الحكومة من جانبين، الأول: ترديد الفقهاء والمسؤولين الحكوميين المتكرر فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفقًا لجمهور الفقهاء، يجب بشرط أن يكون الإنسان عالمًا وعارفًا بأحواله وسياقاته، أما إذا أتى بنتائج عكسية أو كان ضرره أكثر من نفعه فهو حرام. والثاني: ازدواجية النظام حيال مسألة الحجاب، لماذا لا يحاسبون امرأة غير محجبة تحضر جنازة قائد أو في مسيرة 22 بهمن (يوم انتصار الثورة الإسلامية) ويقبّلونها بأذرع مفتوحة، لكنهم يحاسبون النساء غير المحجبات في ظروف أخرى[5]! لكن العلاج في نظر مهدي كروبي، ليس العنف ضد النظام، بل الكفاح السلمي في تغيير الوضع السياسي الراهن، فقد نشر بيانًا جاء فيه: «شعارنا في 2009 كان التغيير، والآن لا سبيل سوى التغيير. لا يزال من الممكن إجراء تغييرات جوهرية سلميًّا داخل البلاد»[6].

خلاصة:

إذا كان رموز وفقهاء أهل السُّنة يطالبون بحقوقهم، فإن نفرًا من فقهاء الحوزة يطالبون أيضًا بتحسين

(1) – موقع صوت أمريكا، مولوی عبدالحمید: مسؤولان سركوب معترضان باید مجازات شوند، 08 سبتمبر 2023م (تاريخ اطلاع: 01 أكتوبر 2023م). https://tinyurl.com/8r6kwn4r

(2) المرجع السابق.

(3) – المصدر: موقع جماران، سید حسن خمینی: درد اصلی جامعه «درد اقتصادی» است، 01 سبتمبر 2023م (تاريخ الاطلاع: 30 سبتمبر 2023م). https://cutt.us/ARRnY

(4) المرجع السابق.

(5) إنصاف نيوز، مهدی نصیری: بحث اساسی این است که در حکومت اسلامی هیچ امری نباید اجباری باشد، اما می‌بینید که کسانی هستند که...، 01 سبتمبر 2023م (تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2023م). https://cutt.us/zoS6e

(6) رادیو فردا، مهدی کروبی می‌گوید راهی جز تغییر وجود ندارد، 02 سبتمبر 2023م (تاريخ الاطلاع 01 أكتوبر 2023م). https://cutt.us/VI6Zo

الوضع وتغيير السياسات الداخلية للحكومة، والسلوك إزاء الأزمات المتفاقمة، والمسألة ليست خاصة بالحقوق والحريات فقط، بل متعلقة بما هو أعمق، فمولوي عبد الحميد ينتقد مقولة إن الحاكم مجعول من الله، ومهدي كروبي ينتقد كذلك ولاية الفقيه المطلقة، وجماهير في الاحتجاجات والتظاهرات المستمرة منذ مقتل مهسا أميني تنتقد الولاية المطلقة، وذلك ينعكس على شرعية نخب الحكم، مما يستوجب تعديل السياسات والإستراتيجيات والسلوك على مستوى الداخل والخارج.

أخبـــار رصانة

مشـاركة رصانـة في ورشـة عمـل بتنظيـم مشـترك مـع مؤسسـة «ميـد أور» الإيطاليـة حـول العلاقـات السـعودية-الإيرانية ومناقشـة تداعيـات الاتفاقيـة علـى منطقـة البحـر الأبيـض المتوسـط وأمـن الشـرق الأوسـط وعلـى المسـتوى العالـمي

أقرأ المزيد

توقيـع رصانـة مذكـرة تفاهـم مـع مؤسسـة «ميـد أور» في رومـا علـى هامـش ورشـة العمـل مـع مؤسسـة «ميـد أور» حـول العلاقـات السـعودية-الإيرانية

أقرأ المزيد

التفاعلات الإيرانية - العربية

التفاعلات الإيرانية مع بعض دول العالم العربي شهدت تطورات مهمة، خصوصًا مع العراق وسوريا واليمن، وهو ما سوف نتناوله على النحو التالي:

- دلالات التعجيل الإيراني بمشروع سكة حديد شلامجة-البصرة.
- مقترح إيراني بسحب القوات التركية من سوريا.. الأهداف الإيرانية والاعتراضات التركية.
- تصعيد حوثي رغم محادثات السلام بالرياض.. الدلالات والرسائل.

■ دلالات التعجيل الإيراني بمشروع شلامجة-البصرة

بحضور النائب الأول للرئيس الإيراني محمد مخبر، وضع رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني في الثاني من سبتمبر 2023م، حجرَ الأساس لبدء تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط السككي العراقي-الإيراني لنقل ملايين المسافرين بين البلدين: البصرة (جنوب العراق)-شلامجة (غربي إيران)، بطول 36 كيلومترًا، وينفذ على 18 شهرًا، أما المرحلة الثانية -لم تبدأ بعد- ستمتد من ميناء البصرة حتى ميناء اللاذقية السوري على البحر المتوسط عبر معبر البوكمال الحدودي بين العراق وسوريا، وهي المرحلة الأصعب والأكثر تحديًا لإيران، وتبلغ تكلفة المرحلتين 10 مليارات دولار، منها 148 مليون دولار للمرحلة الأولى[1].

توقيت وضع حجر الأساس للمرحلة الأولى قبل أيام قليلة من الإعلان السعودي عن الممر الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي في قمة العشرين، يطرح كثيرًا من التساؤلات حول الدوافع الرئيسية لسرعة إعلان البدء في تنفيذ المشروع رغم تعطلّه لسنوات؟ وما حجم الجدوى الاقتصادية بالنسبة للطرفين؟ وما رسائل توقيت المساعي الإيرانية لتنفيذ الممر؟

صورة (1): رئيس الحكومة العراقية يضع حجر الأساس لتنفيذ مشروع الربط السككي بين بلاده وإيران

المصدر: https://cutt.us/jEZM5

أولًا: دوافع الإعلان عن سرعة التنفيذ الفعلي للمشروع

غالبية الأسباب التي عطلت تنفيذ المشروع المطروح من إيران منذ أكثر من عقد من الزمان لا تزال عالقة، إذ ما تزال الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الإيرانية متردّية، كما أن العقوبات الاقتصادية على إيران مستمرة، ما يصعِّب مسألة توفير التكلفة المالية للمشروع، ولا تزال الأوضاع الأمنية في العراق وسوريا غير مستقرة وقابلة للانفجار، كما أن الجانب العراقي لم يُزِل الألغام المزروعة في مناطق عبور الطريق بالجزء المار في العراق منذ الحرب العراقية-الإيرانية، وأيضًا ما تزال الضغوط الأمريكية للحيلولة دون تنفيذ المشروع مستمرة، لإدراك واشنطن الغايات الإيرانية من تنفيذه، ولذلك ما الجديد الذي دفع إيران إلى سرعة إعلان المضي في التنفيذ الفعلي للمشروع؟

الإجابة عن التساؤل ترتبط بتوقُّع صانع القرار الإيراني ردودَ الفعل السلبية الداخلية حال إعلان مشاريع لوجستية وتجارية عالمية باجتماعات قمة العشرين دون أن تكون إيران طرفًا فيها، لذلك سعت طهران إلى أن تثبت للداخل والخارج معًا أنها دولة تمتلك المؤهلات والإمكانيات للانضمام إلى الممرات والطرق اللوجستية، في توقيت كشفت فيه التطورات الدولية عن تراجع مكانتها على خارطة المحاور اللوجستية والتجارية العالمية.

بعد إعلان ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان في العاشر من سبتمبر 2023م، على هامش اجتماعات قمة العشرين، توقيعَ الهند والسعودية والإمارات والاتحاد الأوروبي مذكرةَ إنشاء الممر الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي، تعالت الأصوات الداخلية عن تراجع مكانة إيران على خارطة المحاور اللوجستية العالمية، وعدَّته فشلًا في تحويل المميزات النسبية لإيران إلى ميزات تنافسية عالمية. في المقابل، قارنت تراجع مكانة إيران بنجاح السعودية في إبراز ميزاتها التنافُسية وربطها بالاقتصاد العالمي، رابطين الإخفاق الإيراني بفشل نموذج الإدارة للمميزات النسبية الإيرانية[2].

أصوات إيرانية أخرى اعتبرت استبعادَ إيران من معادلات الاتصال الدولية الجديدة بطرق السكك الحديدية والطرق البرية والبحرية بمثابة ضربة

(1) السومرية، من الألف إلى الياء.. تفاصيل «الربط السككي» مع إيران ومدى تأثيره في العراق، (02 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع 28 سبتمبر 2023م، https://cutt.us/2APz3

(2) ماهان نوروزپور، آيا سعودی‌ها مزیت ترانزیتی ایران را از بین بردند؟ / کریدور «هند، عربستان، اروپا» چگونه ایران را دگرگون می‌کند؟، موقع خبر أونلاين، (21 شهريور 1402)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/48erskQ

كبيرة لاقتصاد وأمن إيران[1].

تراجعت مكانة إيران التنافسية بالنسبة للممرات اللوجستية العالمية لكونها -حسب آراء عديد من الإيرانيين- غير مؤهلة، لا من حيث البنية التحتية ولا المالية ولا استغلال الفرص الاستثمارية بحكم سياساتها الداخلية والخارجية، وبالتالي لم تكن محطّ إعجاب الدول الفاعلة في الممرات، رغم موقعها الجغرافي وموانيها ومواردها الهائلة وفرصها الاستثمارية الواعدة، لذلك تراجعت أولويتها بالنسبة لممر الشمال-الجنوب، كما تضاءلت فُرصها على طريق «الحزام والطريق» الصيني، واستُبعدت من ممر زنغزور بين الصين وتركيا، ومن الممر الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي، مقابل استحواذ جارتها الخليجية على ثقة عديد من الفواعل الإقليمية والدولية بفضل رؤيتها وقيادتها التي جعلتها تمتلك مؤهلات الانخراط في الاقتصاد العالمي، وجعلتها محطَّ إعجاب عديد من قوى العالم، لا سيما القوى الكبرى، التي باتت تنظُر إلى المملكة على أنها فاعل مهم ومؤثر في الشؤون الدولية، وهو ما جعلها تتربع على قلب عديد من المشاريع والممرات التجارية واللوجستية العالمية. ما سبق شكّل دافعًا رئيسيًا ومركزيًا لسرعة التحرك والتنفيذ الفعلي لممر شلامجة-البصرة.

ثانيًا: مقارنة حجم المكاسب بالنسبة للطرفين

حسب آراء عديد من المتخصصين، فإن النهج التشاركي في المنافع والمكاسب بالنسبة للطرفين ينتفي تمامًا، إذ يقوم المشروع على مركزية إيران، وبالتالي المكسب بالنسبة لها سيكون -حال تنفيذ المشروع- أكثر بكثير من المكسب العراقي، لأن المشروع بالنسبة لإيران ذو أبعاد إستراتيجية، لا يقتصر على نقل المسافرين، وإن كان سيوفر لها عوائد مالية محتملة بإمكانها الإسهام في تخفيف وطأة أزمتها الاقتصادية، وإنما يُعد المشروع رافعةً مركزية للممر الإيراني المزعوم، الرابط إيران بالمتوسط، ولذلك فإن غايات إيران من المشروع إستراتيجية، بينما غايات العراق لا تتجاوز نقل المسافرين بين البلدين.

نُدلل على ما سبق بحديث وزير الطرقات وبناء المدن الإيراني مهرداد بذرباش بقوله: «إن المشروع سيُمكن بلاده من الاتصال بموانئ غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط»[2]، ما يصبُّ في صالح تعزيز مكانة إيران وتموضعها على خط «الحزام والطريق» الصيني، وهذا بدوره قد يخلق أرضيةً إستراتيجية لبكين لمزاحمة واشنطن في الشرق الأوسط، ولربما قد يصل الأمر إلى إفشال مشروع الشام الجديد، الهادف إلى ربط العراق بمحيطه العربي، لكونه يضم العراق ومصر والأردن، الذي طرحهُ رئيس الحكومة العراقية السابق مصطفى الكاظمي.

كذلك، فإن إيران ستكون مركزيةً في تدفق السلع والخدمات والأفراد، وبالتالي سيكون مسار التدفق والمكاسب ذا اتجاه واحد، من إيران تجاه العراق، الذي لا يكاد يُصدِّر شيئًا يُذكر لإيران مقارنةً بما يستورده من سلع وبضائع هائلة منها، كما أن عدد الزوار الإيرانيين -زوار الأربعين- للأضرحة والمراقد الشيعية بالعراق سنويًا يفوق بمراحل عدد الزوار العراقيين لإيران، كما أن المشروع سيوفر لإيران عوائد مالية كبيرة جرَّاء تنشيط حركتها الاقتصادية والتجارية والسياحية في العراق وسوريا، بل وُيمكّنها من السيطرة على مشاريع إعادة الإعمار في الدولتين، أو من خلال توظيفها في تهريب ونقل الأسلحة إلى مليشياتها المسلحة في العراق وسوريا ولبنان، وإن كان العراق سيحصل على رسوم ترانزيت عن عبور البضائع الإيرانية عبر العراق عند اكتمال المشروع، لا سيما المرحلة الثانية.

خلاصة:

سيكون الطريق -حال تنفيذه- مصلحةً إستراتيجية لإيران (حزام سككي) تجني من خلاله المكاسب الأكبر، بينما سيكون العراق مجرد ممر، والأخطر أن هذا المشروع سيُوجه ضربةً لبعض المشروعات الأكثر أهمية ومنفعة للعراق، مثل مشروع الشام الكبير لعودة العراق إلى محيطه العربي، ويضع حجر عثرة على طريق المساعي الخليجية-العراقية لتعزيز العلاقات، بل ويزيل كثيرًا من الحواجز أمام مزيد من ترسيخ النفوذ الإيراني في العراق وسوريا، كما أن وجود المليشيات المسلحة على طول الطريق المنشود سيحد من خيارات الطرفين، العراقي والسوري، ولن يُترك لهما سوى التوفيق بين مصالح المليشيات ومصالح إيران.

---

(1) موقع اقتصاد 24، حذف ایران از مسیر جاده ابریشم و مسئولان سرمست از توافق‌های موقت / محروم ماندن ایران از سه کریدور شمال، غرب و جنوب، (21 شهریور 1402)، تاریخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2023م، https://cutt.us/dXcvr

(2) خبرگزاری فارس، بذرباش: راه آهن شلمچه-بصره را در کوتاهترین زمان ممکن به سرانجام می‌رسانیم، (11-6-1402)، بذرباش: راه آهن شلمچه-بصره را در کوتاهترین زمان ممکن به سرانجام می‌رسانیم، تاریخ الاطلاع 28 سبتمبر 2023م، https://cutt.us/rQbcl

■ مقترح إيراني بسحب القوات التركية من سوريا.. الأهداف الإيرانية والاعتراضات التركية

أعادت طهران في 17 سبتمبر 2023م تقديم مقاربتها الخاصة في ملف العلاقات السورية-التركية ومسار التقريب بين الطرفين وردم هوة الخلافات العالقة بينهما، عبر طرح مبادرة تقدَّم بها وزير خارجيتها الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، تُفضي إلى إخراج القوات التركية المتمركزة في المناطق الكردية من الأراضي السورية الشمالية، في مقابل تعهّد دمشق بحماية أمن الحدود مع تركيا ومنع أي تعرُّض لها. المقترح المطروح ستلعب فيه إيران وروسيا دور الضامن للطرفين، ويأتي المقترح الإيراني بعد نحو أسبوعين من تصريح وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، بتقديم موسكو أيضًا مقترحًا لكلٍّ من دمشق وأنقرة لعقد اتفاق يقضي بـ«شرعنة» بقاء القوات التركية على الأراضي السورية.

على ضوء ذلك، يحاول التقرير في هذا الشهر أن يناقش الأهداف والغايات الإيرانية من تقديمها المقترح، والموقف والرؤية التركية للمقترح الإيراني.

أولًا: أهداف إيرانية عديدة من طرح مقترح الانسحاب التركي

تكمن عدة أسباب وراء المقترح الإيراني الرامي لانسحاب قوات تركيا من سوريا، ويمكن حصر هذه الأسباب في ما يلي:

1 – طي صفحة الخلافات الرئيسية العالقة بين الحكومتين السورية والتركية وتوسيع نطاق سيطرة الأخيرة: لدينا جمود في مسار عودة العلاقات بين دمشق وأنقرة منذ أشهر رغم الحديث عن وساطة روسية وتفاؤل سابق بعقد لقاء بين الرئيسين، التركي رجب طيب أردوغان والسوري بشار الأسد. وتعود أسباب هذا الجمود إلى استمرار القضايا الخلافية بين الجانبين، أبرزها مسألة الانسحاب العسكري التركي من شمال سوريا، إذ ترى سوريا أنه لا يمكن الانخراط في عملية سياسية جديدة لتحسين العلاقات مع تركيا دون أن تسحب حكومة الأخيرة قواتها من المناطق التي توجد فيها بشمال سوريا. الجانب التركي يردُّ عدم التقدم في التقارب بينه وبين دمشق إلى غياب موقف إيجابي من الجانب السوري في عدد من الملفات التي أعاقت التقدم في مسار المصالحة، لذا ترغب إيران اليوم في طيّ صفحة الخلاف السوري-التركي، عبر تقليل المخاوف التركية من التهديدات الأمنية من الجوار السوري بتمكين الأخيرة من ممارسة دور أكبر في تلك المنطقة وبضمانة إيرانية وروسية، وبالتالي سيسهم هذا المقترح، وَفق الرؤية الإيرانية الأوسع في حال تنفيذه، في تعزيز موقع الحكومة السورية وتوفير مزيد من الخيارات المتاحة أمامها للتعامل مع التطورات التي طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية خلال المرحلة الماضية، وبالتالي وضع أُسس جديدة لإدارة علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية المعنية بما يجري على الساحة السورية.

2– ضمان عدم استبعاد المصالح الإيرانية: تسعى طهران من خلال هذا المقترح إلى أن تحظى بدور مباشر في رعاية مسار الحوار التركي-السوري، الذي حظيت موسكو طويلًا برعايته. وتخشى طهران أن يؤدي التفاهم والشراكة بين روسيا وتركيا والمصالحة برعاية روسية بين أنقرة ودمشق دون تحقق انسحاب تركي من سوريا، إلى تكريس الحضور التركي بدلًا من تقليصه، وبالتالي تهميش دور طهران في سوريا.

3– البناء على التوافق السوري-التركي في الملف الكردي: تتبنى كلٌّ من سوريا وإيران وتركيا موقفًا صارمًا ضد الوجود الكردي في كلٍّ من سوريا والعراق، لأسباب وسياقات تاريخية وسياسية متعددة، وجذب تصاعد التوترات الذي اندلع خلال شهر أغسطس 2023م، بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وقوات العشائر العربية المحلية في دير الزور، الاهتمام التركي بإعلان الرئيس رجب طيب أردوغان عن دعمه قوات العشائر العربية في معاركها مع (قسد)، وتُعد هذه المواجهات من المرات النادرة التي تلتقي فيها أنقرة مع دمشق على أرضية مشتركة في السنوات الأخيرة. لذا تُعوَّل إيران في هذا الصدد على أن تُشكّل هذه التصريحات وإظهار الوقوف إلى جانب الأسد في ملف تحييد الأكراد في مناطق شرق وشمال سوريا، لبنة أساسية للبناء عليها في تسهيل التفاوض بشأن القضايا الأخرى، بما فيها تسهيل مسار المصالحة بين الأسد وأردوغان، وعودة اللاجئين وانسحاب القوات التركية من الأراضي السورية.

ثانيًا: المعارضة التركية ودوافعها

لم تكتسب خطة العمل التي طرحتها إيران اهتمامًا تركيًّا، إذ أعلنت أنقرة رفضها مقترح طهران حول سحب أنقرة قواتها من سوريا، وتقف عدة أسباب

وراء رفض أنقرة صيغة المقترح الإيراني، ويمكن حصر هذه الأسباب في ما يلي:

1- استمرار المخاوف الأمنية رغم وجود رسائل مطمئنة من الجانبين الإيراني والسوري: يمثل سحب الوجود العسكري التركي أمرًا غير مقبول بالنسبة لأنقرة، على اعتبار أن الرؤية التركية ترتكز على أن وجود قواتها يأتي في سياق التهديدات المنبثقة مما تصنّفه أنقرة «تنظيمات إرهابية» على حدودها مع سوريا، سواء تلك المناوئة للحكومة التركية أو المليشيات الإيرانية النشطة على الأراضي السورية، إضافةً إلى حسابات ملف الهجرة واللاجئين، في ظل عدم التوصل إلى خطوط أولية للتوصل إلى حلّ سياسي شامل في سوريا، وبالتالي فإن المقترح الإيراني لا يمكن تطبيقه من الجانب التركي.

2- تكريس مكتسبات الحضور العسكري التركي: تسعى أنقرة إلى تكريس وجودها العسكري على الأراضي السورية الشمالية، والاحتفاظ بهذا الوجود ورقةَ ضغطٍ مستقبلية تضمن لها في أي وقت الضغط على الحكومة السورية في ملف اللاجئين السوريين في تركيا، الذين ترغب الحكومة التركية في إعادة بعضهم إلى موطنهم الأساسي، أو من أجل فرض الوجود التركي والانخراط في أي مفاوضات دولية يمكن أن تخصّ الأزمة السورية ومستقبلها.

خلاصة:

يمكن القول إن طهران تسعى عبر تلك الخطة إلى تحقيق أهداف عديدة ترتبط برؤيتها للمسارات المحتملة التي قد تتجه إليها عملية صياغة الترتيبات السياسية والأمنية في سوريا، ولاتجاهات العلاقات مع بعض الأطراف الرئيسية المنخرطة في الأزمة السورية، ولكن في ظل الاعتبارات التركية القائمة خلف رفضها المبادرة الإيرانية، بجانب تعقُّدِ الأوضاع الأمنية في مناطق شمال وشرق سوريا، فمن المرجح ألّا تأخذ المبادرة الإيرانية أولويةً كبرى لدى الحكومة التركية، أقلّهُ في المدى المنظور.

■ تصعيد حوثي رغم محادثات السلام بالرياض.. الدلالات والرسائل

شهد الملف اليمني خلال شهر سبتمبر مُنعطفًا مُهمًّا في مسار التسوية السياسية، إذ زار وفد من القيادات الحوثية العاصمة السعودية، الرياض، وذلك استكمالًا للتفاوض حول عملية السلام التي تدعمها المملكة العربية السعودية، ولاقت الزيارة ترحيبًا أمميًّا ودوليًّا باعتبارها خطوة مهمة نحو إنهاء الصراع الدائر بين المكونات اليمنية، ومن جانب آخر شهدت الساحة اليمنية عدة أعمال تصعيدية داخل اليمن وخارجه من المليشيات الحوثية، إذ يعتبر استهداف القوة البحرينية، التي كانت تتمركز في الحد الجنوبي ضمن قوات التحالف، أكثر الأعمال عدائية، ما أدى إلى سقوط أربعة ضباط بحرينيين وجرح آخرين. وفي هذا التقرير سوف نستعرض دلالات وأبعاد التصعيد الحوثي، بالإضافة إلى مناقشة زيارة الوفد الحوثي إلى العاصمة السعودية، الرياض.

أولًا: زيارة القيادات الحوثية إلى الرياض

امتدادًا للتطورات الإيجابية في مسار السلام في اليمن، زار وفد حوثي العاصمة السعودية الرياض في 14 سبتمبر 2023م لعقد مفاوضات مع القيادة السعودية في ظل الجهود المشتركة التي تقودها الرياض وسلطنة عُمان لحل الأزمة اليمنية، كما تأتي الزيارة استكمالًا للقاءات والنقاشات التي أجراها الفريق السعودي، برئاسة السفير محمد آل جابر في صنعاء، وامتدادًا للمبادرة السعودية التي أعلن عنها في شهر مارس 2021م.

ويأمل الشعب اليمني أن تُكلَّل جهود الأطراف الساعية إلى السلام بإنهاء الصراعات بين الأطراف اليمنية ووضع حدٍّ لمعاناتهم، إذ أكدت الحكومة اليمنية التزامها تحقيق تطلعات الشعب اليمني المتمثلة في إحلال السلام والاستقرار في اليمن، وذلك في بيان أوردته وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أكدت فيه «استمرار نهجها المنفتح على المبادرات الرامية إلى إحلال السلام العادل والشامل، وَفقًا للمرجعيات الثلاث، وبما يضمن إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة، والأمن والاستقرار والتنمية في اليمن»[1].

(1) «إندبندت عربية» وفد حوثي يزور الرياض للتفاوض في شأن وقف الحرب.. 15 سبتمبر 2023م (تاريخ الاطلاع 28 سبتمبر 2023م) https://cutt.us/PitZX

وأشادت أطراف إقليمية ودولية وأممية عديدة بمساعي المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، إذ أعرب المبعوث الأممي الخاص لليمن هانس غروندبرغ عن امتنانه للجهود المبذولة من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، التي تهدف إلى التوصل إلى حلول لأبرز القضايا الخلافية وتيسير استئناف العملية السياسية بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة، وأضاف: «أن تجدد الزخْم هو خطوة هامة تسهم بشكل إيجابي في جهود الوساطة الأممية من أجل التوصل إلى اتفاق بين اليمنيين بشأن تدابير لتحسين الظروف المعيشية، ووقف مستدام لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد»[1].

ثانيًا: أبعاد التصعيد الحوثي بعد زيارة الرياض

يرى عديد من المتابعين أن التصعيد الحوثي يحمل عدة دلالات وأبعاد تأتي في إطار المناورات السياسية لفرض مزيد من الضغوط على الأطراف الساعية إلى السلام لتحقيق مزيد من المكاسب، وكذلك لصرف الأنظار عن حالة الاحتقان الشعبية المتزايدة ضد الحوثيين في مناطق سيطرتهم وحالة الانقسامات غير المسبوقة والتغيرات الإقليمية التي تسببت في ارتباك للموقف الحوثي، وفي ما يلي نستعرض ملامح الانقسامات الحوثية وأبرز الأزمات الداخلية للمليشيات:

1- الانقسام بين الحوثيين ومؤتمر صنعاء: هددت المليشيات الحوثية حزب المؤتمر باجتثاثه وتصفية زعيمه صادق أمين أبو راس، وذلك بعد تبني قادة حزب المؤتمر الشعبي في صنعاء مطالب الشعب اليمني المتمثلة في صرف رواتب الموظفين المدنيين في مناطق سيطرة المليشيات، إذ وجّه محمد علي الحوثي، وهو عضو في مجلس الحكم لدى المليشيات، بمصادرة وبيع ممتلكات الحزب وقياداته لصالح «صندوق دعم المعلم»، كما طالب علي المداني، وهو شقيق الحوثي طه المداني، الذي قاد الهجوم الحوثي على عدن في عام 2015م، بحل حزب المؤتمر ومحاكمة قياداته وإعدام من أسماهم بـ«الخونة»[2].

ووفقًا لصحيفة «الشرق الأوسط»، أفاد اثنان من قيادات حزب المؤتمر في صنعاء (اشترطا عدم الإفصاح عن هويتهما لأسباب أمنية)، بأن الحوثيين يدركون منذ مقتل الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، أن «الحزب لا يؤيدهم ولا يقف مع توجهاتهم التي تسعى إلى تكريس مفهوم حكم الإمامة، وفقًا للنموذج الإيراني والمعاداة للنظام الجمهوري»، وأضافا أن «الحزب يهادنهم حفاظًا على كوادره من الاعتقالات والقمع»[3].

وبلغ الانقسام بين الحوثيين وحزب المؤتمر «جناح صنعاء» ذروته أواخر شهر سبتمبر، عندما حاصرت المليشيات الحوثية قيادات حزب المؤتمر وفرض حصار على منزل صادق أمين أبو راس، وبعد ذلك أعلن زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، حلَّ حكومة ابن حبتور، عضو حزب المؤتمر، إذ يرى عديد من المراقبين أن هذه الخطوة الحوثية تهدف إلى إزاحة شركائهم في الانقلاب من حزب المؤتمر «جناح صنعاء» بشكل تام، وتتحدث بعض المصادر عن توجهات لتسمية عبد الملك الحوثي مُرشدًا وقائدًا للثورة الحوثية «الانقلابية» وتشكيل كيان مُساند له مشابه للكيان الإيراني «مصلحة تشخيص النظام»، بدلًا من تسميته «المجلس السياسي الأعلى»[4].

ومن جانب آخر، شدَّد حزب المؤتمر في صنعاء على التمسك بالدفاع عن الثوابت الوطنية اليمنية المتمثلة في «ثورة 26 سبتمبر»، وأهدافها والنظام الجمهوري الذي يكفل للشعب اليمني اختيار حُكامه وضمان حرية التعبير عن الآراء والقناعات والتوجهات للشعب اليمني وفقًا لنظام دستوري يكفل حق المواطنة المتساوية للجميع[5].

2- الانقسام بين الأجنحة الحوثية: يكشف توقيت الهجوم الحوثي عن انقسامات عميقة داخل صفوف المليشيات بشكل واضح، لا سيما أن الهجوم لم يتبناه أحد سياسيًّا أو إعلاميًّا كالمعتاد، ولم يُسوق باعتباره بطولة للمليشيات الحوثية، الأمر الذي يؤكد أن المليشيات أمام تحدٍّ غير مسبوق، مُتمثل في

(1) «الجزيرة نت» ترحيب سعودي وأممي بنتائج زيارة وفد الحوثيين إلى الرياض، 20 سبتمبر 2023م (تاريخ الاطلاع 29 سبتمبر 2023م) https://cutt.us/8GY5p

(2) «الشرق الأوسط» «الرواتب» تفخخ التحالف الشكلي بين الحوثيين ومؤتمر صنعاء، 06 سبتمبر 2023م (تاريخ الاطلاع 02 أكتوبر 2023م. https://cutt.us/tIKr4

(3) المرجع السابق

(4) «ميدل إيست»: الحوثي على خطى الخميني.. ينسف الدولة لتأسيس الجمهورية الإسلامية، 27 سبتمبر 2023م (تاريخ الاطلاع 30 سبتمبر 2023م) https://cutt.us/kp0eT

(5) «الموقع بوست» حزب المؤتمر: أي تغيير أو تحول جديد يجب أن يرتبط بثورة 26 سبتمبر، 26 سبتمبر 2023م (تاريخ الاطلاع 30 سبتمبر 2023م)، https://cutt.us/eyRrQ

الصراعات الخفية داخل صفوفها.

تشير الكاتبة اليمنية منى صفوان إلى أن المليشيات الحوثية تقدم أنفسها إلى العالم باعتبارها «عصابة إرهابية»، إذ قالت: «ها هم الحوثيون يكرسون ذات النظرة النمطية عنهم بأنهم جماعة خارج الدولة وأهل حرب وغير جادين في السلام، ويقدمون أنفسهم باعتبارهم عصابة ومليشيا وليس دولة»، وتضيف: «هل يوجد من يريد إحراج وفد الحوثي؟ وهل كانت الضربة ضد الجناح المتقارب مع السعودية أكثر من كونها ضد السعودية؟ وإن كانت الجماعة لا تستطيع توحيد صفوفها وتتملص مما فعلت ولا تجرؤ على المعالجة والاعتراف فكيف ستشارك في حكم اليمن؟ وما دور قياداتها المتمثلة في عبد الملك الحوثي؟ أم أنه يوجد من هو أقوى منه داخل الجماعة؟»[1].

ويؤكد البعض أن الهجوم الحوثي ناتج عن وجود تيار داخل صفوف المليشيات يتبع النظام الإيراني، وأن المفاوضات مع الجانب السعودي تُضعف تبعيتها للنظام الإيراني، وبالتالي عملية إحلال السلام في اليمن لا تتماشى مع توجهات هذا التيار الذي يرغب في استمرار الحرب والتصعيد، إذ إن جميع السيناريوهات المحتملة تُشير إلى انقسام عميق في صفوف المليشيات. ويؤكد عملية الانقسامات الحوثية وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، الذي قال: «الحقيقة أن المليشيات الحوثية الإرهابية تُعاني من انقسامات داخلية عميقة على خلفية الصراع المتنامي بين قياداتها على الأموال المنهوبة من إيرادات الدولة، التي تُقدر بمئات المليارات من الريالات، والفساد الذي استشرى في مفاصلها في ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية»[2].

ثالثًا: تصدير الأزمات الداخلية

تشهد الساحة اليمنية تزايد حالة الاحتقان الشعبي ضد المليشيات الحوثية بسبب انتهاج المليشيات سياسةَ التجويع وفرض الجبايات والضرائب على اليمنيين في مناطق سيطرتها، وذلك بعدم دفع المرتبات من العوائد النفطية والجمركية، إذ شهدت الفترة الأخيرة، خصوصًا في شهر سبتمبر، تزايدًا في حالة الاحتقان الشعبي، ومن الممكن قراءة ملامح الاحتقان الشعبي في عدة سياقات، من أبرزها تزايد الحملات الإعلامية المناهضة للمليشيات واستمرار إضراب المعلمين بسبب عدم صرف المرتبات، بالإضافة إلى الاحتفالات الشعبية غير المسبوقة بذكرى ثورة 26 سبتمبر، الأمر الذي دفع المليشيات الحوثية إلى تهديد المحتفلين بذكرى الثورة اليمنية «26 سبتمبر»، واعتقلت المليشيات آلافًا من المحتفلين بذكرى الثورة، الذين رفعوا العلم اليمني، إذ طالبت منظمة «رايتس رادار» لحقوق الإنسان، المليشيات الحوثية بسرعة الإفراج عن المحتجزين كافة، ودعت المنظمة المليشيات الحوثية إلى ضرورة احترام قناعات الشعب اليمني والابتعاد عن تسييس أي أنشطة تلقائية واستخدامها ذريعة لقمع الحريات الشخصية والعامة[3].

ويرى البعض أن التصعيد، سواء داخل اليمن أو خارجه، ما هو إلا تكتيك يهدف في المقام الأول إلى توحيد الجبهة الداخلية للمليشيات للمحافظة على الأتباع وصرف الأنظار عن الأوضاع السياسية والمعيشية الصعبة التي يعيشها الشعب اليمني في مناطق سيطرة المليشيات.

خلاصة:

على الرغم من الأجواء الإيجابية التي سادت المشهد اليمني في الفترة الأخيرة والتغيرات الجوهرية غير المسبوقة في عملية السلام في اليمن، فإن عملية التصعيد الحوثي التي أتت بعد مباحثات الرياض والاستعراضات العسكرية التي أجرتها المليشيات الحوثية في صنعاء، تكشف عن ارتباك في الموقف الحوثي، وتكشف كذلك عن عدم اهتمام المليشيات بتطلعات الشعب اليمني بتحقيق الحد الأدنى من الأولويات، المتمثلة في الأمن والسلام، فضلًا عن عدم رغبتها في دفع المرتبات لتخفيف معاناة الشعب اليمني المعيشية، على الرغم من الأموال الطائلة التي تتلقاها المليشيات من عوائد النفط والجبايات وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تزايد وتيرة الاحتقان الشعبي ضد المليشيات، كما يكشف الهجوم الحوثي بشكل مباشر الانقسامات داخل المليشيات بشكل ملحوظ، وأنه توجد أطراف داخل صفوف المليشيات أو خارجها تريد استمرار الصراع في اليمن وتغذّيه.

---

(1) «عدن الغد» منى صفوان: صراع الأجنحة يشتعل في صنعاء.. والأيام القادمة مليئة بالمفاجآت، 02 أكتوبر 2023م (تاريخ الاطلاع 02 أكتوبر 2023م) https://cutt.us/geJxW

(2) المشهد اليمني: تصريح رسمي يكشف عن انقسامات عميقة تضرب صفوف المليشيا في صنعاء، 04 سبتمبر 2023م (تاريخ الاطلاع 01 أكتوبر 2023م. https://cutt.us/QDqdF

(3) «الحديدة» – منظمة دولية: على الحوثيين احترام قناعة الشعب، 03 أكتوبر 2023م، (تاريخ الاطلاع 03 أكتوبر 2023م) https://cutt.us/Jsibk

علاقات إيران بالقوى الإقليمية والدولية

دخول الاتفاق الإيراني-الأمريكي لتبادل الأسرى حيز التنفيذ شكَّل حدثًا مُهمًّا في مسار العلاقات بين البلدين، ورغم التفاؤل باحتمالية تأثير هذه الصفقة في مسار المفاوضات النووية، لكن اختراقًا مُهمًّا في هذا الشأن لم يحدث حتى الآن، كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنت عن عدم تحقيق أي تقدم بشأن اتفاقها الموقَّع مع إيران في مارس الماضي، وأن طهران لا تزال تواصل تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة أو أكثر.

وفي هذه الفقرة سنناقش الملفين التاليين:

- رغم نجاح صفقة تبادل السجناء.. عادت إيران والولايات المتحدة إلى مربع المواجهة.
- في ظل غياب الرقابة الدولية.. تقترب إيران من العتبة النووية.

■ رغم نجاح صفقة تبادُل السُجناء.. عادت إيران والولايات المتحدة إلى مربع المواجهة

ذهبت التوقعات إلى أن صفقة تبادل السُجناء بين الولايات المتحدة وإيران، ستُمهد الطريق لإحياء المفاوضات النووية، لكن هذا لم يحدث، بل على العكس عاد الجانبان إلى سياسة المواجهة وتبادُل الضغوط.. يحاول التقرير في هذا الجانب أن يُلقي الضوء على تطورات العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران على ضوء تنفيذ صفقة تبادل السجناء، والخلافات القائمة بشأن البرنامج النووي الإيراني، ومحاولة كل طرف تعزيزَ أوراقِ ضغطِه قبل جولة اجتماع حاسم في مجلس الأمن بشأن الاتفاق النووي في أكتوبر 2023م.

أولًا: تنفيذ صفقة تبادُل السجناء وسط انتقادات داخلية لإدارة بايدن

دخلت اتفاقية تبادُل السُجناء التي وقعتها الولايات المتحدة وإيران حيزَ التنفيذ، إذ أفرجت إيران عن خمسة مواطنين أمريكيين محتجزين لديها، وفي مقابل ذلك جرى تحويل 6 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المحتجزة لدى كوريا الجنوبية إلى بنوك قطر، وذلك بعدما أصدر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إعفاءً شاملًا للبنوك الدولية لتحويل هذه الأموال دون خوف من العقوبات الأمريكية، إضافةً إلى الإفراج عن بعض المحتجزين الإيرانيين لدى الولايات المتحدة، وقد أثارت الصفقة انتقادات للرئيس الأمريكي جو بايدن من جانب الجمهوريين الذين يرون أن الصفقة «تُعزز قوةَ إيران الاقتصادية» في وقتٍ تتصاعد فيه هجماتها ضد المصالح الأمريكية في المنطقة، لكن دافَعَ البيت الأبيض عن الصفقة، وقال: «إن العقوبات على إيران لن تتأثر بها». المفارقة أنه بينما لم تدخل اتفاقية تبادُل السجناء حيزَ التنفيذ، احتجز الحرس الثوري مجددًا شخصًا مزدوج الجنسية (إيراني-أمريكي)، وهو ما يشير إلى عدم تخلي إيران عن دبلوماسية الرهائن التي تتبعها في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهي رسالة سلبية بشأن مستقبل العلاقات[1].

ثانيًا: عودة التجاذب بشأن الملف النووي

في ما يخص الملف النووي، دعت الولايات المتحدة إيران إلى اتخاذ خطوات نووية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإفساح المجال للدبلوماسية، وبالمقابل طالبت إيران الولايات المتحدة بإثبات حُسن نيّتها وتصميمها على إحياء الاتفاق، لكن لم تُسفر هذه الدعوات عن أي محادثات جديدة، رغم الحديث عن وساطة عُمانية وأخرى قطرية، بل على العكس عادت الأجواء إلى التوتر، إذ دعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا طهران للتعاون فورًا مع الوكالة في قضايا منها تفسير سبب وجود آثار يورانيوم عُثر عليها في 3 مواقع غير مُعلنة، بحسب آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك ردًّا على سحب إيران تصاريح أبرز المفتشين التابعين للوكالة، وهو إجراء من شأنه الحد من عملية الرقابة على الأنشطة النووية الإيرانية بحسب تصريح مدير الوكالة رفائيل جروسي، الذي تتهمه إيران بـ«تغيير موقفه تحت تأثير الضغوط الأمريكية»[2]. وفيما دافعت إيران عن موقفها، إذ قال الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي: «إن قرار طهران جاء ردًّا على بعض التصريحات غير المنصفة من الأعضاء الغربيين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، فإن سلوك إيران أثار قلقَ واشنطن وإحباطها، وقد عبَّر عن ذلك وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في 15 سبتمبر 2023م بقوله: «إن قرار إيران يُشير إلى أنها غير مهتمة بأن تكون طرفًا مسؤولًا في برنامجها النووي»[3].

ثالثًا: استمرار المواجهة الإقليمية

لا تزال الولايات المتحدة تعطي الأولويةَ في سياساتها الإقليمية للدبلوماسية وليس لمواجهة إيران، فخلال لقاء الرئيس الأمريكي جو بايدن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أكد الجانبان التزامهما ضمان ألا تحصل إيران يومًا على سلاح نووي، كما أكدا التعاون الوثيق المستمر بين إسرائيل والولايات المتحدة لمواجهة التهديدات التي تشكّلها إيران ووكلاؤها، ولا شك أن ترميم علاقة الولايات المتحدة

(1) Jon Gambrell, Matthew Lee, What is behind the tentative US-Iran agreement involving prisoners and frozen funds, AP news, (August 12, 2023), accessed on October 2, 2023. https://apnews.com/article/biden-iran-us-prisoners-swap-deal-billions-e17dc67521798a2836ab4a3213e9277b

(2) موقع صحيفة «تجارت»، رمزگشایی از مواضع ضدایرانی گروسی در نشست شورای حکام آژانس، (21/6/1402)، تاريخ الاطلاع: 03 أكتوبر 2023م ttps://tinyurl.com/ycxfj38k

(3) Francois Murphy, IAEA chief Grossi condemns Iran's 'unprecedented' barring of inspectors, September 16, 2023, accessed on: October 2, 2023. https://www.reuters.com/world/middle-east/un-watchdog-condemns-iranian-decision-bar-some-inspectors-2023-09-16/

بدول الخليج، الذي جاء في إطارها مشروع «ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا» بشراكة أمريكية، واحتمال عقد الولايات المتحدة اتفاقية دفاع مشترك مع السعودية، وربما مساعدتها في تدشين برنامج نووي سلمي، وكذلك الدفع نحو تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل، والاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والبحرين، والاجتماعات الأمنية بين المسؤولين الأمريكيين والمسؤولين في المنطقة، ناهيك بالدور الأمريكي المتصاعد في منطقة القوقاز بعد التطورات الأخيرة في إقليم كاراباخ، جميعها تحركات تُعزز حضور الولايات المتحدة في المنطقة وتهدد مصالح إيران ومكانتها الإقليمية.

بينما تتحسَّب إيران لهذه التحركات وتنظر إلى بعضها على أنها تهديد لمصالحها وأمنها، فإنها في إطار جهودها لمقاومة الحضور الأمريكي في المنطقة أجرت محاولة ناجحة لإطلاق قمر صناعي، وسط مخاوف أمريكية من إمكانية استخدام معدات الفضاء الإيرانية لتعزيز برنامجها النووي، ناهيك بإطلاق البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني أشعة ليزر على مروحية تابعة للقوات الأمريكية فوق المجال الجوي لدول الخليج، وكذلك استهداف قراصنة تابعين لإيران شركات الأقمار الصناعية والدفاع والأدوية في الولايات المتحدة وحول العالم من أجل الحصول على معلوماتها.

رابعًا: مواجهة الأمم المتحدة بشأن دعم روسيا وانتهاك إيران القرار 2231

شهدت أروقة الأمم المتحدة مواجهةً جديدة بين الولايات المتحدة وإيران، إذ وجَّه ممثل الولايات المتحدة رسالةً إلى رئيس مجلس الأمن يتهم فيها إيران بانتهاك القرار 2231 مصحوبةً بتقرير سري من المخابرات الأمريكية يُثبت تورط إيران في تقديم دعم عسكري لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، وهو ما ردَّت عليه إيران بمذكرة اعتبرت فيها أن الاتهام «عارٍ عن الصحة وغير قانوني»، إذ لا يحق للولايات المتحدة اتخاذ هذا الإجراء وفق القرار 2231 نفسه، وربما تمهد الولايات المتحدة بهذه المذكرة لإعادة طرح ملف إيران في مجلس الأمن، والاستفادة من موقف حلفائها الأوروبيين الذين أعلنوا أنهم سيمدون العمل بالعقوبات المرتبطة ببرنامج إيران النووي، التي كان من المفترض أن تنتهي في 18 أكتوبر 2023م.

خامسًا: عودة إلى تكثيف الضغوط والعقوبات الأمريكية

تُشير عودة زخْم العقوبات، كما يوضحها الجدول المرفق أدناه، إلى أن أجواء التهدئة التي صاحبت صفقة تبادُل «السجناء» قد تبدَّدت وعادت الأطراف إلى مربع المواجهة.

جدول (1): أبرز العقوبات والضغوط الأمريكية على إيران خلال شهر سبتمبر 2023م

التاريخ	الإجراء
14 سبتمبر	صدَّق مجلس النواب الأمريكي على قانون مهسا، وسوف يُلزم هذا القانون الحكومة فرض عقوبات على كبار مسؤولي النظام الإيراني، بمن فيهم المرشد، بسبب قمع الاحتجاجات وانتهاك حقوق الإنسان.
15 سبتمبر	إدراج الولايات المتحدة 25 فردًا إيرانيًّا وثلاث وسائل إعلامية مدعومة من الدولة الإيرانية وشركة إيرانية تعمل في أبحاث الإنترنت على لائحة العقوبات، بالتنسيق مع كل من المملكة المتحدة وكندا وأستراليا وشركاء آخرين، وذلك لصلتها بالقمع العنيف الذي قاده النظام الإيراني ضد الاحتجاجات التي عمّت مختلف أنحاء البلاد إثر مقتل مهسا أميني.
18 سبتمبر	إدراج وزارة الخزانة الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد على لائحة العقوبات، على خلفية تمكينه الاعتقال التعسفي للمواطنين الأمريكيين خلال فترة حكمه، كما أدرجت وزارة الخارجية وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانية وفرضت قيودًا على تأشيرات الدخول على ثلاثة مسؤولين حكوميين إيرانيين لمسؤوليتهم عن انتهاكات إنسانية عن عملية احتجاز الرهائن.
19 سبتمبر	إدراج شبكة تضم 11 فردًا وكيانًا عبر أربع دول على لائحة العقوبات الأمريكية لدعمهم صناعة الطائرات المُسيرة والطائرات العسكرية الإيرانية، وتشتمل الشبكة على ثلاثة أفراد متمركزين في إيران وفردين وكيان متمركزين في جمهورية الصين الشعبية وثلاثة كيانات متمركزة في الاتحاد الروسي وفردين متمركزين في تركيا.
27 سبتمبر	تصنيف شبكة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني في قائمة العقوبات. تشتري هذه الشبكة -المؤلفة من خمسة كيانات وشخصين مركزهم في إيران وجمهورية الصين الشعبية وهونغ كونغ وتركيا والإمارات العربية المتحدة- أجزاء حساسة لبرنامج المركبة الجوية الإيرانية دون طيار للهجوم أحادي الاتجاه، التي تبيعها إيران إلى روسيا.

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

خلاصة:

يبدو أن انعدام الثقة ما يزال مؤثرًا بصورة كبيرة في تصورات الولايات المتحدة وإيران تجاه بعضهما، وهو ما بدا واضحًا من سلوكهما الحذِر والعدائي، فلم تُقنِع صفقةُ تبادل «السجناء» أيًّا من الجانبين للمُضي قدمًا واستثمار أجواء الانفتاح والحوار غير المباشر لضخ الحياة في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي المتعطلة منذ عام، وذلك على الرغم من أجواء التهدئة النسبية، بل على العكس عادَ كل طرف لتعزيز أوراق ضغطه تحسبًا لمواجهة حاسمة في 18 أكتوبر 2023م، وهو ما يُعرف بـ«اليوم الانتقالي»، إذ تستعد فيه أطراف الاتفاق النووي لعقد اجتماع كان من المقرر أن ترفع فيه الأمم المتحدة القيود المفروضة على أبحاث إيران وتطويرها وإنتاجها الصواريخ البالستية، واستيرادها وتصديرها التكنولوجيا المتعلقة بالصواريخ والطائرات دون طيار، مقابل تقديم إيران «البروتوكول الإضافي» إلى مجلس الشورى للتصديق عليه، وبينما لا تلوحُ في الأفق أيّ فرصة لعقد صفقة، نظرًا إلى ضيق الوقت وحالة عدم الثقة المتأصلة، فإن الخيارات قد تكون إما البدء في جولة جديدة من المفاوضات بوساطة عُمانية أو قطرية، وإما تهدئة غير مُعلنة من الجانبين لتجنُّب التصعيد والمواجهة التي يبدو أن الأطراف غير مستعدة لها في المرحلة الراهنة، وعلى أسوأ تقدير ستذهب الولايات المتحدة من خلال حلفائها الأوروبيين لاستعادة العقوبات تلقائيًّا من خلال مجلس الأمن، والأرجح أن تقود الضغوط نحو جولة مفاوضات جديدة باتت حتميةً بعدما دخل الاتفاق النووي مرحلةً شديدةَ الغموض.

■ في ظل غياب الرقابة الدولية.. تقترب إيران من العتبة النووية

لم تعلن الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أي تقدمٍ في مساعيها بشأن اتفاقها المبرم مع إيران في شهر مارس الماضي، فما زالت طهران تواصل تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المئة أو أكثر حسب ما تُشير بعض التقديرات. ويبدو أن المدير العام للوكالة رافائيل غروسي أقل تفاؤلًا بشأن محاسبة طهران على انتهاك التزاماتها المراقبة والتفتيش وكذلك بشأن الأنشطة الأخرى التي امتنعت طهران عن الرد عليها.

أولًا: الوكالة الدولية تُقر بتراجع قدرتها على مراقبة البرنامج النووي الإيراني

في تقريرها الصادر في 04 سبتمبر 2023م، أقرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن قدرتها على مراقبة برنامج إيران النووي المعقد والمتنامي ما زالت تشهد تراجعًا كبيرًا بسبب رفض إيران الكف عن انتهاكاتها للضمانات المتفق عليها[1]، ولهذا السبب ما تزال الوكالة غير قادرة على رصد نقل إيران المواد والمعدات النووية والقدرات الأخرى إلى منشآت غير معلن عنها للوكالة.

وقالت الوكالة في تقريرها الصادر بشأن عدم قدرة إيران على تقديم تبريرٍ ذي مصداقيةٍ حول مصدر آثار اليورانيوم التي عُثر عليها في موقعين غير معلنين، إن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي عبَّر عن أسفه «لعدم إحراز أي تقدم في حل قضايا الضمانات العالقة في هذه الفترة المشمولة بالتقرير»[2].

وبحسب تقرير الوكالة، المكون من خمس صفحات تُشير التقديرات، إلى ارتفاع مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 60% بواقع 7,5 كيلوجرام إلى 121,6 كيلوجرام.[3] وأشارت الوكالة إلى أنه يمكن إعادة تركيب بعض الكاميرات السابقة وأجهزة المراقبة الأخرى على الرغم من الاتفاق المبرم في مارس. جدير بالذكر هنا أن الكاميرات ومعدات المراقبة أُزيلت العام الماضي، ولهذا لم تستطع

(1) Verification and monitoring in the Islamic Republic of Iran in light of United Nations Security Council Resolution 2231 (2015), IAEA, September 14, 2023, accessed October 4, 2023, https://bit.ly/3LMfUMg.
(2) Ibid
(3) Iran Expands Stock of Near-Weapons Grade Uranium, IAEA Reports No Progress Reuters, September 4, 2023, accessed October 4, 2023, https://bit.ly/3rEpCJD.

الوكالة الوصول إلى المواد المصورة التي تسجلها كاميراتها. ويضيف التقرير أن «المدير العام للوكالة يشدد على ضرورة أن تكون كاميرات الوكالة فعّالة، بما في ذلك تلك المثبتة في أصفهان، لأن الوكالة تحتاج إلى الوصول إلى البيانات التي تسجلها»[1].

ويذكر التقرير أيضًا أن طهران ما زالت تحتفظ بقدرتها على تخزين 40 كيلوجرامًا من اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة 60% وتشغيل ثلاث أو أربع سلاسل متطورة من أجهزة الطرد المركزي.. هذه الكمية وهذه الأجهزة «قادرة على استخراج وإنتاج ما يكفي من اليورانيوم المخصب الصالح لتصنيع الأسلحة (WGU)، وذلك لصنع سلاح نووي في 12 يومًا». وفي الوقت الحالي، لن تحتاج إيران سوى إلى ثُلث مخزونها الحالي من اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، لكن «هذا الاختراق قد يكون من الصعب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية اكتشافه على الفور، إذا أخّرت إيران وصول المفتشين»[2].

ثانيًا: ما الذي يمكن أن تفعله إيران في ظل ضعف الرقابة الدولية؟

أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن «إيران يمكن أن تنتج ما يكفي من اليورانيوم الصالح لتصنيع الأسلحة (ما يعرف اختصارًا بـWGU) (بنقاء 90%) وذلك لصنع خمسة أسلحة نووية إضافية خلال الشهر الأول من تجاوز العتبة النووية، ليصل الناتج الكلي إلى ما يكفي لتصنيع 6 أسلحة نووية منذ مايو 2023م». باختصار، يمكن لإيران أن تنتج ما يكفي من هذا اليورانيوم «لتصنيع ستة أسلحة نووية في شهر واحد، وثمانية في شهرين، وتسعة في ثلاثة أشهر، وعشرة في أربعة أشهر». وكان مخزون إيران من اليورانيوم عالي التخصيب (أو ما يعرف اختصارً بـ HEU) بنسبة 60% يبلغ 121,6 كجم (كتلة اليورانيوم (أو 179,9 كجم من كتلة سداسي فلوريد اليورانيوم (كتلة سداسية) اعتبارًا من 19 أغسطس[3].

وتقدر الوكالة قدرة إيران التشغيلية الإجمالية الحالية على التخصيب بنحو 19,100 وحدة عمل فاصلة «تقاس قدرة التخصيب بوحدات العمل الفاصلة التي تُعرف اختصارًا بـ(SWU) سنويًا»، إذ يشمل هذا التقدير فقط مجموعات تخصيب اليورانيوم خلال الفترة المحددة بالتقرير، وحتى خلال هذه الفترة، لم تكن إيران تستخدم بعد قدرتها الكاملة على التخصيب في محطة فوردو النووية. ولم تحرز الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيَّ تقدمٍ في وضع حدٍّ للتباين في المعلومات المصرح بها حول مخزون اليورانيوم الطبيعي الإيراني في «منشأة تحويل اليورانيوم/UCF»، إذ أبلغت الوكالة سابقًا عن وجود فجوةٍ في بيانات إيران.

الوضع مروع لأنه «لأكثر من عامين ونصف العام لم تخرج إيران بأي بيانٍ محدثٍ ولم تتمكن الوكالة من إجراء أي معاينة تكميلية بموجب البروتوكول الإضافي لأي من المواقع والأماكن (المرتبطة بتخصيب اليورانيوم) في إيران»[4].

خلاصة:

تسعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الغربية، ممثلةً في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، إلى ممارسة مزيد من الضغوط على إيران، أملًا منها في إرغامها على الاستجابة لجهود إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال التوصل إلى اتفاق منفصل، لكن يبدو أن إيران تسعى جاهدة إلى الاستفادة من عامل الوقت لزيادة مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب، وهو ما يعني أن إيران قد تصل إلى العتبة النووية في وقت وجيز، الأمر الذي يتطلب البحث عن حلول أكثر نجاعةً للتعاطي مع هذا الخطر الداهم.

---

(1) Ibid

(2) David Albright, Sarah Burkhard, Spencer Faragasso, and Andrea Stricker Analysis of IAEA Iran Verification and Monitoring Report – September 2023, Institute for Science and International Security, September 8, 2023, https://bit.ly/48Cp0F3.

(3) Ibid.

(4) Verification and monitoring in the Islamic Republic of Iran in light of United Nations Security Council Resolution 2231 (2015).

تقرير الحالة الإيرانية

سبتمبر 2023م

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تقرير الحالة الإيرانية

سبتمبر 2023

WWW.RASANAH-IIIS.ORG